



**الأثر التفاعلي للمقدرة الإدارية ورأس المال الفكري على التقارير المالية
الاحتمالية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية
” دراسة تطبيقية ”**

**The Interactive Effect of Managerial Ability and Intellectual
Capital on Fraudulent Financial Reports in Light of The
Moderating Role of Political Connections
”Applied Study”**

د/سميرة عباس محمد أبو النيل
مدرس بقسم المحاسبة
كلية الأعمال جامعة بنها
samira_mohamed_2006@yahoo.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (١١) - العدد (١٩) - الجزء الثاني
يناير ٢٠٢٥ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الأثر التفاعلي للقدرة الإدارية ورأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتيالية في ظل الدور المُعدل للروابط السياسية، وقد قامت الباحثة بعمل دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لاختبار العلاقات بين المتغيرات.

وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لعدد (٥٣) شركة في الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٢) بغرض اختبار الفروض لتوضيح العلاقة بين المتغيرين المستقلين (القدرة الإدارية ورأس المال الفكري)، والمتغير التابع (التقارير المالية الاحتيالية)، والمتغير المُعدل (الروابط السياسية)، وقد تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS للقيام بالاختبارات الاحصائية.

و قد توصلت الدراسة إلى معنوية التأثير العكسي لمتغير القدرة الإدارية على التقارير المالية الإحتيالية، بالإضافة إلى معنوية التأثير التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الإحتيالية، كما توصلت إلى معنوية الأثر العكسي لرأس المال الفكري على التقارير المالية الإحتيالية، بالإضافة إلى معنوية التأثير التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الإحتيالية

الكلمات المفتاحية: القدرة الإدارية، رأس المال الفكري، التقارير المالية الاحتيالية، الروابط السياسية.

Abstract:

The research aims to study the interactive effect of managerial ability and intellectual capital on fraudulent financial reports in light of the moderating role of political Connections. The researcher carried out an applied study for a sample of companies listed on the Egyptian Stock Exchange to test the relationships between the variables.

The study relied on the multiple regression analysis method for (53) companies in the period from (2019-2022) in order to test the hypotheses to clarify the relationship between the independent variables (managerial ability and intellectual capital), the dependent variable (fraudulent financial reports), and the moderating variable (political Connections). The SPSS statistical analysis program was used to perform statistical tests.

The study found that the significance of the inverse effect of the managerial ability variable on fraudulent financial reports, in addition to the significance of the interactive effect between managerial ability and political connections as a moderating variable on fraudulent financial reports. It also reached the

significance of the inverse effect of intellectual capital on fraudulent financial reports, in addition to the significance of the interactive effect between intellectual capital and political connections as a moderating variable on fraudulent financial reports.

Keywords: managerial ability, intellectual capital, fraudulent financial reports, political connections.

١ / الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة ومشكلة البحث:

تغير التركيز من الصناعات كثيفة رأس المال إلى الصناعات كثيفة المعلومات والمعرفة في السنوات الأخيرة، وهو ما يعتمد على الأهمية المتزايدة لرأس المال الفكري لكل من الممارسين والأكاديميين (Huynh, et al , 2024).

ففي ظل الاقتصاد القائم على المعرفة زادت الشركات من إتمادها على الأصول غير الملموسة وغيرت هيكل أصولها التقليدية، حيث فشلت المعايير المحاسبية والقوائم المالية التقليدية في توفير البيانات غير المالية للمستخدمين مثل أصحاب المصلحة والمستثمرين والدائنين. وقد شجع هذا على التركيز على الإفصاح عن رأس المال الفكري (IC).

كما تتطلب التطورات في عالم الأعمال خلق مزايا تنافسية للشركات في إدارة أعمالها ، لذلك تحتاج إلى هيكل رأسمالي واضح و الذي يتكون من الأوراق المالية، والأصول غير الملموسة مثل المهارات التي يمتلكها الموظفون (الموارد البشرية)، والابتكار من حيث التكنولوجيا والعلاقات مع العملاء والتي يتم دمجها كشكل من أشكال هيكل رأس المال الفكري (Demerjian, et al, 2012).

و من ثم فإنه من الناحية العملية، يجب أن يكون هيكل رأس المال المملوك للشركة قادراً على إدارة موارده حتى تتمكن الشركة من زيادة قيمتها.

و يتطلب الإفصاح عن رأس المال الفكري الحاجة إلى مدير كفاء ليكون قادراً على إدارة الشركة و التأثير على كل قرار سيتم اتخاذه (Meckling & Jensen, 1976). ومن ثم تتمتع الشركة بقيمة جيدة إلى حد ما إذا كانت قدرة المدير على تنفيذ عمليات الشركة أو أنشطتها مدعومة بشكل كاف بقدرة الشركة على الإفصاح عن رأس المال الفكري.

و يتم استخدام العلاقة بين القدرة الإدارية والإفصاح عن رأس المال الفكري لتحديد هيكل رأس المال المملوك للشركة.

و من ثم يرتبط نجاح المنظمات بقدرتها على استخلاص القيمة من رأس المال الفكري (IC) للحصول على أقصى قدر من الفوائد التنظيمية (Wang, et al, 2017).

و على وجه الخصوص، تمثل معلومات رأس المال الفكري (IC) أحد العناصر المهمة للمعلومات غير المالية، والتي لها دوراً أساسياً في قرارات أصحاب المصلحة (Alfraih, 2017).

ومن ثم يتطلب الأمر إجراء تغييرات في تحسين القدرات الإدارية للشركة، والتي يتم الحصول عليها من موارد الشركة .

ويرتبط رأس المال الفكري بشكل إيجابي بالقوائم المالية الاحتياطية (Khurana& Sharma, 2024)، فقد ذكر (Dalwai& Salehi,2021) أن سوء إدارة رأس المال الفكري مثل غياب المعايير والأطر، والممارسات المقبولة عموماً أدى إلى إفلاس شركة إنرون (Enron)، و ساعد ذلك على أعمال الاحتيال في القوائم المالية.

كما ذكر (Shahdadi ,etal, 2020) أن رأس المال الفكري الذي توفره الشركة يمكن للإدارة استخدامه لصالحها من خلال القيام بإدارة الأرباح والاحتيال في القوائم المالية.

ومع ذلك وجد (Shahwan & Habib ,2020) أن رأس المال الفكري لا يؤثر على الاحتيال في القوائم المالية .

و يشير الاحتيال في القوائم المالية إلى الاجراءات المتعمدة وغير المشروعة التي تقوم بها الشركة من خلال استخدام بيانات مالية مضللة مادياً، والتي تسبب خسائر وأضراراً للمستثمرين والدائنين (Festa, et al, 2020). و تقدر جمعية فاحصي الاحتيال المعتمدين (ACFE) أن الشركات hgjn تتعرض لخسائر بسبب الاحتيال تصل إلى ٥% من إجمالي الإيرادات كل عام (ACFE, 2018, 2020,) (2022)، ولا يقتصر الاحتيال على الحالات العالمية فقط ولكنه منتشر أيضاً في البلدان النامية.

و قد ساهم التطور السريع للتكنولوجيا في زيادة تعقيد عمليات الاحتيال في القوائم المالية أكثر من ذي قبل، و قد أدى انتشار هذه الظاهرة إلى أزمة ثقة في القوائم المالية وقلل من موثوقيتها (Cenciarelli, et al, 2018) .

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاحتيال إلى فقدان الانتاجية وانخفاض الثقة في مهنة المراجعة وأسواق رأس المال (Kulshrestha& Patro, 2021).

وتتطلب هذه العواقب من الشركات اتخاذ تدابير مختلفة لمنع الاحتيال في القوائم المالية أو اكتشافه أو الحد منه.

وقد تناولت الابحاث السابقة متغيرات مختلفة ذات احتمالية عالية للحد من الاحتيال في القوائم المالية، وتشمل هذه المتغيرات حوكمة الشركات (Md Nasir et al, 2018 ; Md Nasir& Hashimm, 2021)، التنوع بين الجنسنيين (Wang et al, 2017)؛ ، المراقبة الفعالة والضغط والفرصة والترشيد.

وعلى الرغم من كثرة العوامل المؤثرة في الاحتيال في القوائم المالية ، إلا أنه لا يزال هناك القليل نسبياً من الأبحاث في تأثير رأس المال الفكري ، والقدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية في البلدان النامية مثل مصر.

وقد أدت التحولات الأخيرة في الديناميكيات الاقتصادية إلى ظهور الأبعاد السياسية في العمليات التجارية.

وبالتالي، يمكن الإفتراض بأن التأثير المحتمل لتكنولوجيا المعلومات على أداء الشركات قد لا يظهر بطريقة مباشرة، ولكن قد يتم (بدلاً من ذلك) بوساطة الانتماءات السياسية التي تشكل عمليات صنع القرار الاستراتيجي التي تهدف إلى تعزيز الفعالية الشاملة .

و من ثم يتعين على المنظمات أن تتعرف على التداعيات السياسية الكامنة في أصولها الداخلية بما في ذلك رأس المال الفكري، وأن تنظم استخدامها بطريقة تزيد من الأداء العام للشركات.

وقد عرف (Nguyen, et al, 2023) الروابط السياسية للشركة على أنها إرتباط قوي بين المساهمين الرئيسيين في المنظمة أو مديري مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين مع المسؤولين الحكوميين.

و قد ناقش (Aney & Banerji, 2022) أن المسؤولين والمديرين في أي شركة يحتاجون إلى السلطة السياسية للتأثير على القوانين واللوائح لتقليل عدم اليقين. وقد أكد (Kusnadi, 2019) أن الروابط السياسية مهمة للشركات لأن هذه الروابط تتيح للشركات الوصول إلى الموارد اللازمة للتمويل والأنشطة التشغيلية.

ويرى (Dalwai, et al, 2023) أن اللوائح المحاسبية تقيد الإفصاح الإلزامي عن رأس المال الفكري (IC) الخاص بالشركة ، مما يؤدي بالشركات إلى استخدام الإفصاح الطوعي لإبلاغ أصحاب المصلحة عن IC الخاص بهم .

و يعد الإفصاح عن IC ضروريا لتقليل تكلفة رأس المال أو تحسين السمعة، ولكنه مكلف وقد يؤدي إلى تسرب المعرفة، ولذلك ستبحث الشركات عن طرق بديلة لتجنب تلك الآثار. ومن ناحية أخرى، تعد الروابط السياسية وسيلة أقل تكلفة لتقليل تكلفة رأس المال عن طريق جذب المستثمرين، ويمكن للشركة الاعتماد على العلاقات السياسية لتجنب المخاطر والتغلب على أي عقبات تمويلية تواجهها الشركات (Dalwai, & Singh, 2022).

وتشكل القدرة الإدارية عاملاً قيماً في السياسات التي تنتهجها الشركات فيما يتصل باستثمارات رأس المال الفكري، وخاصة بالنسبة للشركات التي تتمتع بقدر أكبر من التعرض للمخاطر السياسية. وتميل فرق الإدارة الأقل قدرة إلى تحويل الأموال نحو الاستثمارات قصيرة الأجل والأقل خطورة خلال الفترات الأكثر غموضاً (Kulshrestha & Patro, 2021).

في حين يصبح بوسع المديرين الأكثر قدرة الحفاظ على مستويات الاستثمار ، بما في ذلك رأس المال الفكري عندما تكون الشركات أكثر عرضة للشكوك السياسية ، وذلك بسبب تحسين إدارة الموارد المالية والحد من أسباب نقص الاستثمار (Daou, et al, 2019)، ومن ثم فإن القدرة الإدارية الأكثر واقعية هي قناة حاسمة لتعديل آثار المخاطر السياسية على مستوى الشركة على استثمار رأس المال الفكري .

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- هل تؤثر القدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية ؟
- هل تؤثر الروابط السياسية على العلاقة بين القدرة الإدارية والتقارير المالية الاحتياطية؟
- هل يؤثر رأس المال الفكري على التقارير المالية الإحتياطية ؟
- هل تؤثر الروابط السياسية على العلاقة بين رأس المال الفكري والتقارير المالية الاحتياطية ؟
- هل تؤثر الروابط السياسية على الأثر التفاعلي للقدرة الإدارية ورأس المال الفكري والتقارير المالية الإحتياطية ؟

٢/١ هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تناول الأثر التفاعلي للقدرة الإدارية ورأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتياطية في ظل الدور المُعدل للروابط السياسية ، ويمكن تحقيق الهدف الرئيس من خلال الاهداف الفرعية التالية :

- دراسة العلاقة بين القدرة الإدارية والتقارير المالية الاحتياطية .
- دراسة أثر الروابط السياسية على العلاقة بين القدرة الإدارية والتقارير المالية الاحتياطية .
- دراسة العلاقة بين رأس المال الفكري والتقارير المالية الاحتياطية .
- دراسة أثر الروابط السياسية على العلاقة بين رأس المال الفكري والتقارير المالية الاحتياطية .
- دراسة أثر الروابط السياسية على العلاقة بين الأثر التفاعلي للقدرة الإدارية ورأس المال الفكري والتقارير المالية الاحتياطية .

٣/١ أهمية البحث :

تتضح أهمية الدراسة فيما يلي :

أولاً : الأهمية العلمية :

- يعد البحث مساهمة علمية في توضيح أثر الخصائص الإدارية على الإفصاح الطوعي عن رأس المال الفكري (IC) ، حيث أن الدراسات السابقة تناولت العوامل المحددة للإفصاح عن (IC) والتي تمثلت في الخصائص الخاصة بالشركة مثل: الحجم والأداء والتعقيد وهيكل حوكمة الشركات ، ولم تتعرض للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية ورأس المال الفكري على الاحتياطي في التقارير المالية في ظل الروابط السياسية خاصة في البلدان النامية مثل مصر .
- توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلطة بشأن متغيرات البحث ، والعلاقات المختلفة بينها ، مما يعني الحاجة إلى القيام بمزيد من البحث لتوضيح العلاقة بين تلك المتغيرات .

ثانياً : الأهمية العملية :

- ستساعد الدراسة أصحاب المصلحة في الحصول على معلومات مفيدة عن المنشأة ، وذلك من خلال العمل على إصدار تقارير مالية عالية الجودة من قبل إدارة الشركة و من ثم تقليل الإحتيال .
- تساعد الشركات على توظيف العمالة ذات المعرفة والخبرة ، مما يساعد على إنشاء نظام رقابة داخلية فعال ، وتحسين القيم الأخلاقية داخل الشركات ، وإقامة علاقة مع أصحاب المصلحة الخارجيين مما يحسن أداء الشركة ، ويقلل من السلوك الانتهازي للمديرين .
- تساعد صناع السياسات في وضع لوائح جديدة لتشجيع الشركات على الإبلاغ عن الإفصاح عن رأس المال الفكري (IC) الخاصة بهم ، وبالتالي منع الإحتيال ، وكذلك تمهد الطريق لتصحيح النتائج السلبية للصراعات بين أطراف الوكالة .
- كما تمكن الدراسة المستثمرين الحاليين والمحتملين الاستفادة من هذه التقارير في اتخاذ قراراتهم لتحديد الفرص الإستثمارية المتاحة لهم .

٤/١ حدود البحث:

- يقتصر البحث على الشركات غير المالية المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية دون أن تمتد لغيرها من الشركات .
- يقتصر البحث على الفترة الزمنية من ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ ، ومن ثم فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث .

٥/١ منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي في مراجعة أدبيات المحاسبة فيما يتعلق بموضوع البحث بهدف الاستفادة منها في صياغة الإطار النظري للبحث ، كما استخدمت الباحثة المنهج الإستنباطي لمحاولة استنباط واستكشاف طبيعة العلاقة بين القدرة الإدارية ورأس المال الفكري وأثرها على التقارير المالية الاحتياطية وذلك في ظل الدور المعدل للروابط السياسية ، كما قامت الباحثة بدراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بمؤشر EGX100 ، وذلك بغرض تطوير نماذج لقياس هذه العلاقة واختبار فروض البحث.

٦/١ خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث، وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم استكمال البحث على النحو التالي:

- ٢ / العلاقة بين القدرة الإدارية والتقارير المالية الاحتياطية.
- ٣ / أثر القدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية.
- ٤ / العلاقة بين رأس المال الفكري والتقارير المالية الاحتياطية.
- ٥ / أثر رأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتياطية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية.
- ٦ / أثر الروابط السياسية على الأثر التفاعلي للقدرة الادارية و رأس المال الفكري والتقارير المالية الاحتياطية .
- ٧ / منهجية الدراسة التطبيقية .
- ٨ / النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية .

٢ / العلاقة بين القدرة الإدارية والتقارير المالية الاحتياطية:

١/٢ تعريف القدرة الادارية واهميتها وطرق قياسها:

تعتبر القدرة الادارية أحد أبعاد رأس المال البشري للشركات والتي تصنف ضمن الاصول غير الملموسة ، و يُعرف (Demerjian, etal, 2012) القدرة الادارية على انها كفاءة المديرين مقارنة بالمنافسين في تحويل موارد الشركة إلى إيرادات .

و تتمثل مصادر توليد الإيرادات في تكاليف المخزون ، وتكاليف الإدارة والتوزيع ، والأصول الثابتة ، وإجراءات التشغيل ، وتكاليف البحث والتطوير ، والأصول غير الملموسة للشركة.

على أساس أن المديرين الأكثر قدرة أفضل من المديرين الأقل قدرة في فهم الاتجاهات الصناعية والتكنولوجية ، والتنبؤ بحجم الطلب على المنتجات ، وكذلك الاستثمار في المشاريع ذات القيمة الأعلى ، وإدارة الموارد البشرية داخل الشركة بكفاءة أكبر ، وأيضاً تحديد فرص الاستثمار والاستفادة منها بنجاح ، حيث تساعد المعرفة الفائقة والكفاءة لفرق الإدارة الأكثر قدرة شركاتهم على تحقيق أداء تشغيلي أفضل ، وتزويد السوق بمعلومات عالية الجودة من خلال إعداد التقارير المالية.

و تعتبر القدرة الادارية اصلا استراتيجيا غير ملموس للمنظمات ، نظرا لتأثيرها على الفعالية الهيكلية. كما تشير القدرة الإدارية إلى مجموعة من الخصائص والصفات التي يتسم بها المديرين التنفيذيين بالشركة مثل: المستوى التعليمي والمعرفة والخبرة المهنية والسمعة والمهارات وإمكانيات التواصل مع الآخرين وأسلوب إدارة وتحمل المخاطر ، مما يؤدي إلى تحقيق قيمة ومزايا تنافسية مستمرة للشركة و ثم قدرة إدارية مرتفعة (سمعان ، ٢٠١٩ ، أبو العلا، ٢٠٢٤) .

و يؤكد على ذلك نظرية الصفوف العليا Upper Echelons Theory ، و التي أشارت إلى أن القدرة الإدارية تتمثل في بعض الخصائص الإدارية الهامة لنجاح وبقاء الشركة مثل المعرفة والخبرة والمهارات الإدارية ونمط الإدارة ، وتؤثر هذه الخصائص على قرارات الشركة ونتائجها الاقتصادية (Magerakis, 2022; Asadi, et al, 2021) ، كما عرفها (عبد الونيس ، ٢٠٢٠) بأنها تتمثل في الخبرة الفنية في مجال عمل الشركة و التي تسهم في استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية بما يعمل على تعظيم الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية ، وأن مسألة توافر القدرة والكفاءة لدى الإدارة من عدمه ، إنما يتطلب المقارنة النسبية مع أداء الإدارة السابقة وكذلك مع الإدارات في الشركات متشابهة الحجم والتي تعمل في نفس الصناعة .

كما أنه وفقاً لنظرية الاعتماد على الموارد ، فإن القدرة الإدارية هي مورد ذو قيمة يزيد من المزايا التنافسية للشركة من خلال معارفهم وخبراتهم التي تمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة والتنبؤ بالأداء المستقبلي بما ينعكس على قيمة الشركة (حسين ، ٢٠٢٠) .

وقد عرفها (قرفي، ٢٠٢٣) بأنها خصائص المديرين التنفيذيين التي تصف رأس المال البشري وتمثل أحد عناصر الأصول غير الملموسة مثل المعرفة ، المهارات ، الخبرات ، الموهبة ، والسمعة التي يمكن أن تساهم في فهم البيئة الاقتصادية و تحديد التغيرات التي تتم على البيئة التشغيلية ، القانونية ، المحاسبية ، وأحوال السوق ، فضلاً عن كفاءة استخدام المواد الاقتصادية المتاحة ، وتوضح أهميتها من خلال تأثيرها على الأداء التشغيلي ، التصنيفات الائتمانية ، ممارسات إدارة الأرباح ، تماثل المعلومات ، مشاكل الوكالة مما يؤدي إلى التأثير على استدامة الأرباح المحاسبية للشركات ومدى قدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل.

و ترى الباحثة أنه يمكن تعريف القدرة الإدارية على إنها إدارة الشركة بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها ، وذلك من خلال مديرين لديهم قدرة على إدارة موارد الشركة بطريقة جيدة ، حيث أن المديرين الأكفاء هم الأفضل في فهم التكنولوجيا وديناميكيات السوق ، والتنبؤ بأسواق المنتجات الجديدة بدقة ، والاستثمار في المشاريع عالية الربح ، ومن ثم زيادة الكفاءة والقدرة النسبية للمديرين في تحويل الموارد إلى إيرادات للشركة .

ومن هنا تأتي أهمية القدرة الإدارية فيما يلي :

يمكن للشركات التي تتمتع بمديرين أفضل تحديد آفاق الاستثمار المفيدة ، ويكون لديها قدرة فائقة على تقدير الطلب واختيار المشاريع عالية الجودة وفهم المخاطر ، وبالتالي يمكنها تعظيم كفاءة الاستثمار (Ahmad, et al,2022)، ومن ثم فإن القدرة الإدارية أمراً بالغ الأهمية بشكل ملحوظ في البحث عن فرص استثمارية أفضل خلال فترات عدم اليقين (Habib, 2018). إن القدرة الإدارية الأعلى يمكن أن تؤدي إلى إدارة أكثر كفاءة للعمليات اليومية للشركة ، وخاصة في فترات العمليات الحرجة ، حيث يمكن أن يكون للقرارات الإدارية تأثيراً كبيراً على أداء الشركة . بالإضافة إلى ذلك ، في الأوقات التي تكون فيها الشركة في أزمة ، فإن المديرين الأكثر كفاءة سيخذون قرارات أفضل فيما يتعلق بتوفير الموارد المطلوبة . كما أن لديهم قدرة أعلى على التعامل مع عدم اليقين البيئي واغتنام فرص الاستثمار المواتية .

لذلك من الأرجح أن يتبنى المديرون القادرون استراتيجيات مبتكرة ، مما قد يؤثر على تحملهم للمخاطر وتفسير الظروف البيئية واستجاباتهم لها (Cui,et al, 2019) . كما أن جودة الأرباح تتأثر بالقرارات الإدارية ، وأن المديرين الأكثر قدرة والذين لديهم معرفة كبيرة بالتكنولوجيا والعمليات لديهم قدرات أكبر على التنبؤ بالأرباح . علاوة على ذلك ، يرتبط المديرون ذوو القدرة العالية بمستوى أعلى من سلاسة الأرباح (Earning Smoothing) (Demerjian, etal, 2020) .

كما ذكر (Yung & Chen,2018; فودة ، ٢٠٢٢) أن القدرة الإدارية (MA) ترتبط بشكل إيجابي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ، مما يشير إلى أن المديرين ذوي القدرة الأعلى لديهم تأثير أكبر على أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما ذكر (Fanani & Alfiyanti,2020) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرات الإدارية وأنشطة التهرب الضريبي للشركات . كما وجد (Wira & Sari, 2023) أن المديرين ذوي القدرة العالية يمكنهم تحسين أداء الشركة لأنهم قد يختارون مشاريع أكثر ربحية باستخدام عائدات الاكتتاب العام الأولى (POI).

وتدعم نتائج تلك الدراسات بشكل أساسي نظرية المستويات العليا التي تشير إلى أن القدرة الإدارية لها تأثير على أداء الشركات وقرارات إعداد التقارير (Hancock & Kobayashi,1995 ; Hambrick, 2007) .

و نتيجة لذلك ، من المتوقع في الأمد القريب أن يتمكن المديرون الأكثر كفاءة من كسب المزيد من خلال استخدام مستوى معين من الموارد ، أو باستخدام موارد أقل ، لتحقيق مستوى معين من الدخل (Demerjian, 2012). وعلى العكس من ذلك ، يمكن أن تؤدي قرارات الإدارة السيئة ومهارات القيادة الضعيفة إلى إفلاس الشركة ، أيضاً يتمتع المديرون الأكثر كفاءة بمزيد من المعرفة والوعي بالعملاء والظروف الاقتصادية الكلية ويمكن أن يكون لديهم فهم أفضل للمعايير الأكثر تعقيداً أو تنفيذها بشكل صحيح . وتظهر دراسات مثل (Moghadam, et al, 2023) أن الشركات التي لديها مديرون أكثر كفاءة يمكنها الوصول إلى التمويل الخارجي بشروط أكثر ملاءمة (Dalwai, et al, 2023)، كما أن المديرين الأكثر كفاءة يمكنهم الحصول على معلومات أكثر دقة حول فرص الاستثمار . ونتيجة لذلك ، سيكون لديهم استثمارات أفضل وسيكونون أكثر قدرة على تحقيق النتيجة المرجوة.

وفيما يتعلق بطرق قياس القدرة الإدارية فقد قدمت الدراسات السابقة مجموعة من المقاييس أو المؤشرات التي تستخدم لقياس القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين منها معدل الاستشهادات في وسائل

الإعلام ، والعوائد التاريخية على الأسهم ، ومعدل دوران المديرين التنفيذيين ، وطول فترة التعاقد مع المديرين التنفيذيين ، وشهرة أو سمعة المديرين التنفيذيين.

(Demerjian, et al, 2012; Alorayni, et al , 2024; Alshirah,et al ,2022; Appah,et al , 2023; Alaika,et al,2023)

ويشير (Indy & Uzliawati,2023) إلى أن هذه المقاييس أو المؤشرات تمثل مقاييس مركبة لقياس القدرة الإدارية من خلال الأخذ في الاعتبار حجم وتعليم وسمعة وحجم فريق الإدارة ، وطول فترة تعاقدهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد تعرضت هذه المقاييس للكثير من الانتقادات أو جوانب القصور ، مثل كونها مقاييس غير مباشرة ، وأنها أقل دقة ، لأنها قد تحتوي على معلومات أو جوانب تخرج عن نطاق تحكم المديرين التنفيذيين (Demerjian, et al, 2012) ، وكذلك لأنها غير مكتملة وأقل ترابطاً ، ولا توفر معلومات عن ماهية الخصائص الإدارية المؤثرة في القدرة الإدارية.

وقد قام (Demerjian, et al, 2012) بتطوير مقياس مباشر للقدرة الإدارية يمثل كفاءة الشركة وقدرتها على تحويل مواردها إلى إيرادات . ونظراً لأن هذه الكفاءة تتكون من خصائص كلاً من المديرين والشركة نفسها ، فقد تم استبعاد خصائص الشركة بحيث يصبح الجزء المتبقي هو مقياس القدرة الإدارية .

وتعد القدرة الإدارية عالية عندما يحقق المديرين إيرادات أكثر أهمية باستخدام مستوى معين من الموارد أو تقليل الموارد المستخدمة في تحقيق نفس المستوى من الإيرادات.

ويتضمن نموذج (Demerjian, et al, 2012) لقياس كفاءة المديرين التنفيذيين في تحقيق المزيد من الإيرادات باستخدام نفس المستوى من المدخلات مرحلتين :

في المرحلة الأولى : يتم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات بإجراءاته الاحصائية المختلفة لقياس درجة الكفاءة لكل شركة ، وذلك من خلال دالة تعظيم المخرجات (وهي الإيرادات) ، وتخفيض المدخلات والتي تضمنت تكلفة المخزون (أو تكلفة البضاعة المباعة) ، والمصروفات العمومية والإدارية ، ومصروفات التأجير التشغيلي ، ونفقات البحوث والتطوير ، والأصول الثابتة والشهرة المشتراة ، والأصول غير الملموسة الأخرى.

وقد أشاروا إلى أن هذه المدخلات السبعة تجسد أو تمثل إلى حد كبير الاختيارات التي يقوم بها المديرين في سبيل تحقيقهم للإيرادات .

أما في **المرحلة الثانية** ، يتم إجراء إنحدار لدرجة الكفاءة المستخرجة في المرحلة الأولى على مجموعة من العناصر التي يمكن إرجاعها إلى خصائص الشركة أكثر منها إلى خصائص المديرين ، وقد تمثلت هذه العناصر في ستة عناصر هي : حجم الشركة ، والحصة السوقية للشركة ، وعمر الشركة ، والتدفقات النقدية الحرة ، وقطاعات التشغيل بالشركة ، ومؤشر العملة الأجنبية إضافة إلى متغير وهمي يمثل السنة ، وذلك بغرض استخلاص العوامل الإدارية من خصائص الشركة ، وقد تكون القدرة الإدارية (MA-Score) هي قيمة البواقي في معادلة الانحدار المستخدمة في المرحلة الثانية.

وتتمثل ميزة هذا المقياس مقارنة بالمقاييس الأخرى في قدرته على أن يعكس عوامل محددة للمديرين بشكل منفصل عن العوامل الخاصة بالشركة . إضافة إلى ذلك ، فإن هذا المقياس للقدرة الإدارية يعكس الكفاءة والانتاجية الإدارية للفريق الإداري بالكامل ، والذي يتضمن الخبرة والتجارب السابقة للمديرين التنفيذيين ، والصفات النفسية أو السيكولوجية ، والقيم التي يؤمنون بها (Demerjian, etal, 2012). ونتيجة لأفضلية هذا المقياس ، فقد تم استخدامه لقياس القدرة الإدارية في كل الدراسات التي تمت بعد تقديم هذا المقياس.

وعلى الرغم من هذه الأفضلية ، فإن هذا المقياس يعيبه احتمال وجود بعض الأخطاء في قياس قيمة بعض المتغيرات المحاسبية المستخدمة في الخطوة الأولى في تقدير درجة كفاءة الشركات ، واحتمال تجاهل أو استبعاد أو حذف بعض العوامل التي تؤثر على كفاءة الشركة وقدرتها الإدارية بسبب عدم توافر بعض البيانات في الانحدار الذي يتم في الخطوة الثانية ، إضافة إلى أن قيمة البواقي (التي تستخدم كمقياس للقدرة الإدارية) ربما تتضمن بعض العوامل التي لا يمكن إرجاعها مباشرة إلى القدرة الإدارية (Demerjian, etal,2012).

٢/٢ التقارير المالية الاحتمالية : (Fraudent Financial Reporting)FFR

في الأونة الأخيرة اجتذبت قضية التقارير المالية الاحتمالية (FFR) اهتماماً كبيراً من الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والسلطات التنظيمية. وقد كان أول بحث عن FFR بواسطة (Elliott et al, 1980) ، وكشف أن السمة المميزة لـ FFR هي التزييف المتعمد الذي يرتكبه المدير التنفيذي للمنظمة والذي يمكن أن يضر المساهمين وأصحاب المصلحة من خلال الكشف عن معلومات مالية كاذبة، حيث تتكون التقارير المالية الاحتمالية في المقام الأول من تقارير سنوية ملفقة تتضمن تعديل عناصر رأس المال والدخل ، وتقليل النفقات والالتزامات مع المبالغة في تقدير الأصول ، و تحدث التقارير المالية الاحتمالية بسبب المناطق الرمادية في الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) باستثناء البلدان التي لديها مبادئ صارمة للغاية ، والتقارير المالية الاحتمالية لها عدة معانٍ . ومع ذلك، قد تتضمن التقارير المالية الاحتمالية التلاعب أو استبعاد العناصر المادية في سجلات الأعمال من أجل تضليل المستخدمين (Jofre & Gerlach, 2018) ، و لكي يكون الاجراء احتيالياً يجب أن يكون متعمداً ، و تشمل هذه الإجراءات تعديل السجلات الملموسة المتعلقة بالأعمال ، البنود الجوهرية ، والاستثناءات المتعمدة للمعاملات ، أو أي تزوير خطير آخر للمعلومات . وبالمثل، يمكن تعريف التقارير المالية الاحتمالية بأنها تحريف محسوب للمبادئ والأساليب المحاسبية المستخدمة في قياس العمليات أو تسجيل وتفسير والإفصاح عن المعلومات المالية أو الإشراف على الإفصاح ، أو الإبلاغ عن تفاصيل غير كافية تتعلق بمبادئ وسياسات إعداد التقارير بالإضافة إلى أمور المعلومات المحاسبية الأخرى (Levon, 2024; Ali, et al, 2022).

و يُعتبر الاحتيال أحد الظواهر المتفشية في الأعمال التجارية . ويتم تعريفه على أنه عمل احتيالي يقوم به واحد أو أكثر من المديرين أو الموظفين أو أشخاص ثالثين للاستفادة من ميزة غير مقبولة بما في ذلك التدابير المتعمدة وغير القانونية. ومن ثم ، فإن منع واكتشاف عمليات الاحتيال الكبيرة في القوائم المالية دائماً يتم بين المستثمرين والمنظمين والمديرين ومدقي الحسابات.

و يوجد عدد كبير من عمليات الإحتيال في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك (Parmalat ، Enron) ، Global Crossing ، World com ، حيث انهارت معظم تلك الشركات، بالإضافة إلى ترك آثار سلبية على أعمال الدولة.

و يعد الاحتيايل أحد العوائق الحاسمة أمام التنمية الإقتصادية للشركات لأنه يضعف القانون ، ويؤدي إلى سقوط الثقة في المؤسسات الحكومية .

و تُعرف (Fatima & Aladwan, 2023) الاحتيايل بأنه عمل غير قانوني يتميز بالخداع والإخفاء وخيانة الأمانة ، وسواء كان الخطأ ناتج عن تقارير مالية احتيالية أو اختلاس الأصول فيتم تعريفه على انه احتيايل .

و وفقاً لـ (Alorayni, et al, 2024) فإن الاحتيايل هو فعل مصنف على أنه غير قانوني يتم تنفيذه عمداً لغرض محدد مثل التلاعب ، والتقارير التي تضلل القراء أو اجراءات أخرى من قبل عدة أطراف . كما أنه عبارة عن مكاسب شخصية أو جماعية معينة تنشأ داخل المنظمة أو خارجها والتي قد تضر بشكل مباشر أو غير مباشر بأطراف أو شركات أخرى.

كما عرفه (Gholamrezapoor, et al, 2022) على أنه القدرة على التعامل مع الضغوط الناشئة داخل الشخص الصالح عند ارتكابه الغش والاحتيايل ، وثقة مرتكب الغش بأنه يصعب اكتشافه.

كما عرف (الباز ، ٢٠٢٤) التقارير المالية المضللة بأنها تقارير وهمية وغير معبرة بصورة عادلة عن الموقف والأداء المالي للشركات ، حيث تم اعدادها في ظل ممارسات انتهازية للإدارة بهدف تحقيق المصالح الذاتية في ظروف انخفاض آليات الرقابة والحوكمة وتعاضم مشاكل الوكالة .

كما يعرف الاحتيايل طبقاً لـ (Ayuningtyas, et al, 2021) على أنه فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة وذلك للحصول على منفعة غير قانونية .

كما عرفه (Christian,et al, 2019) على أنه الخطأ المتعمد الذي يتم ارتكابه عن سبق إصرار ، ويحدث نتيجة التلاعب في البيانات المحاسبية لإخفاء أحداث معينة أو تحقيق منافع شخصية على حساب المنشأة.

ومن ثم يمكن تصنيف الاجراءات أو الممارسات المحاسبية على إنها احتيايل في القوائم المالية إذا توفرت فيها السمات أو العناصر التالية : (قرفى ، ٢٠٢٣)

النية : أي طابع القصد ، وهو ما يميز الخطأ عن الاحتيايل ، فالأول وهو القيام بإجراء معين من شأنه إحداث تغييرات جوهرية في القوائم المالية عن جهل أو قلة خبرة وعن غير قصد . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاحتيايل هو القيام بإجراءات أو ممارسات مقصودة لإحداث تغييرات جوهرية في القوائم المالية .

المرتكب : يتم تنفيذ الاحتيايل غالباً من طرف أفراد ذوي مهارات عالية وكافية لإخفائه (Faradiza, 2019) ، ويمكن أن تلجأ الإدارة أو عدة أطراف من المكلفين بالحوكمة إلى الاحتيايل في القوائم المالية بقصد تحقيق منافع ومزايا اقتصادية عديدة، حيث أشار (Hidayah & Saptarini,2019) أنه يمكن

أن يتجاوز حجم الغش أو الاحتيال الذي يرتكبه الموظف من سرقات وسلوكيات غير اخلاقية بسيطة إلى تحريف وتزوير القوائم المالية.

المصلحة : لا بد أن يرتبط الإحتيال بمصلحة معينة كالحصول على أموال أو أصول أو خدمات إضافة إلى التهرب الضريبي ، وإخفاء خسائر أو تحقيق مصالح شخصية أو مصالح عمل.

ويمكن توضيح أشكال الاحتيال كما يلي:

ذكر (قرفي ، ٢٠٢٣) أن الاحتيال يكون خارج الإطار القانوني والتنظيمي لمهنة المحاسبة ، بينما المحاسبة الإبداعية لا تخرج على النطاق القانوني والتنظيمي للمهنة ، واعتبروا أن المحاسبة الإبداعية يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الاحتيال في القوائم المالية.

كما يمكن للإحتيال أن يتجاوز القوائم المالية حيث يمكن أن يصل إلى اختلاس الأصول والفساد الإداري مثل الرشوة والتزوير .

كما ذكروا أن إدارة الأرباح تحدث في نهاية السنة المالية غالباً ، وتركز على الأرباح فقط ، ويمكن اعتبارها شكلاً من أشكال المحاسبة الإبداعية وشكلاً من أشكال الإحتيال أيضاً.

وتتمثل أهم أساليب الاحتيال في القوائم المالية في الدخل الوهمي ، واختلافات التوقيت ، التقييم غير الصحيح للأصول ، الخصوم المخفية .

وكذلك التحديد غير الصحيح للدخل ، حساب المخزون والتكلفة النهائية للمنتجات المباعة ، المبالغة في الأصول ، التطبيق غير الصحيح للبند خارج الميزانية العمومية ، وعدم كفاية الإفصاح والتلاعب بالالتزامات.

إن التحريف في القوائم المالية يكون بسبب احتيال أو خطأ ، ووفقاً لمعيار المراجعة (ACFE, 2022) فإن الفرق بين الكلمتين هو أن الاحتيال ينتج عن أخطاء متعمدة ، في حين أن الأخطاء عرضية.

و يمكن للمديرين أيضاً ارتكاب الاحتيال ويمكنهم تغيير المعلومات المالية وتقديم بيانات محاسبية كاذبة لأنهم يتمتعون بدور متميز للتحايل على الضوابط التي تميل إلى العمل بكفاءة (Musaif & Ghozali, 2022).

كما تختلف الأساليب المستخدمة لإرتكاب عمليات الاحتيال بدءاً من التهرب من القواعد المحاسبية المقبولة عموماً (المحاسبة المالية القياسية) إلى تنفيذ إدارة صارمة للأرباح لإتخاذ إجراءات تم إخفاؤها لاحقاً ، وتتسبب في إفلاس الشركة .

كما أن أحد أسباب عدم تماثل المعلومات هو إدارة الأرباح (Jones, 1991)، فهي تقنية يتم إدارتها بشكل متكرر يتم توظيفها لتعزيز القوائم المالية ، إلا أن المراجعين يعتبرونها في بعض الأحيان ممارسة عادية (Salehi, etal, 2023) فإذا كانت ممارسات إدارة الأرباح تندرج ضمن الفئة المسيئة (abusue category) ، فقد يتم وصف الإجراء بأنه تقارير مالية مضللة (FFR). (Md Nasir & Hashim, 2021; Sun, et al, ٢٠٢١).

ومن ثم فإن الكشف عن القوائم المالية الكاذبة يتطلب أكثر من مجرد فحص سريع للأرقام ،

و يمكن أن يساعد فهم سهولة القراءة في فهم كافة البيانات الموجودة في التقارير السنوية، فعادة ما تقوم الشركات عن قصد بتقديم تقارير سنوية بمستوى عال من التعقيد حتى لا يكون قراء القوائم المالية على علم بأن الشركة تخفي الاحتيال . أحد العلامات الحمراء هو تعقيد إمكانية القراءة . و نتيجة لذلك ، لا يمكن للقراء اكتشاف مؤشرات القوائم المالية الخاطئة إلا من خلال فحص مستوى التعقيد . ومن ناحية أخرى ، فإن الإفصاح عن إدارة الأرباح المسيئة يمكن أن يكشف عن القوائم المالية الاحتياطية .

وحيث أنه قد يكون اكتشاف الأرقام في التقارير المالية أمراً صعباً في بعض الأحيان أثناء البحث عن الاحتيال ، فإنه من الأهمية بمكان البحث عن الاحتيال في القوائم المالية من خلال استخدام تكنولوجيا الكشف لاكتشاف الاستغلال المحتمل . بالإضافة لذلك ، قد يتم الكشف عن استراتيجيات التلاعب وكذلك إدارة الأرباح باستخدام إدارة الأرباح المسيئة. (Irwandi, et al, 2019) .

وتظهر البيانات الصادرة عن جمعية فاحصي الاحتيال المعتمدين (ACFE) في عام ٢٠١٨ أن أنواع الاحتيال تنقسم إلى ٣ مجموعات رئيسية وهي الفساد ، وإساءة استخدام الأصول ، والقوائم المالية الاحتياطية . وعلى الرغم من أن القوائم المالية الاحتياطية تأتي في المرتبة الثالثة ، إلا أنها لا تزال عملاً يمكن أن يضر أصحاب المصلحة .

و تتمثل أهم أسباب الاحتيال فيما يلي:

و تتمثل أسباب الاحتيال في القوائم المالية في ضعف الوضع المالي للشركة (الضائقة المالية)، وعدم كفاءة أداء رأس المال الفكري الذي لا يعمل بالشكل الأمثل، كما يتمثل أحد الأسباب في تزايد جشع المديرين للحفاظ على مصالحهم وتوسيع نطاقها .

وبناء على الدراسات السابقة ، فمن أسباب الاحتيال في القوائم المالية ضعف آلية عمل مجلس الإدارة (مثل عدم وجود مديرين ذوي خبرة مالية) (Jaya, et al, 2021)، وغياب الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (Awaliyah & Mutmainah, 2023) ، وعدم وجود جلسات كافية لمجلس الإدارة (Demetriades & Owusu-Agyei, 2022) ، فضلاً عن مبلغ المدفوعات للمديرين.

ويمكن استخدام نظرية مثلث الاحتيال لـ (Cressy, 1953) من قبل المنظمات والشركات في تحليل نقاط الضعف المختلفة . فالشخص يرتكب الاحتيال عندما يكون هناك ضغوط مثل مشكلة مالية لا يمكن حلها ، فهناك فرصة للإستفادة من المنصب الذي يشغله ويبرر من عقلية الشخص الموثوق به في حيازة الأصل ليصبح مستخدماً للأصل الموكل إليه (Demetriades & Owusu-Agyei, 2022) ، ويبين أن هناك ثلاثة عوامل تسبب الاحتيال ، والتي تشكل مثلث الاحتيال ، وهي : الضغط ، الفرصة ، والترشيد (التبرير) .

ثم ظهر النموذج الماسي للغش ، ويعتبر تطوير لنموذج مثلث الاحتيال مع إضافة بعد رابع وهو القدرة ، ثم ظهر نموذج الإحتيال بنتاجون للغش (Fraud Pentagon Model) ، ووفقاً لـ (Jordan, et al, 2005) فإن الاحتيال البنّاجون هو تحسين لنظرية مثلث الاحتيال ونظرية الاحتيال الماسي البنّاجون ، حيث يوجد عنصر خامس ألا وهو الغطرسة ، ويمكن استخدام هذا النموذج للكشف عن الاحتيال في القوائم المالية في جميع المواقف.

كما ذكر (الباز ، ٢٠٢٤) أن الاحتيال في البنّاجون يتكون من خمسة عناصر والتي تتمثل في الضغط والفرصة والتبرير والقدرة وإطار الرقابة والضغط الخارجي.

و من ثم تعتبر نظرية البنجاحون الاحتياطية من أحدث النظريات المكملة لنظرية مثلث الاحتيايل ونظرية الاحتيايل الماسي . (سالم ، ٢٠١٦ ; مرعى ، ٢٠١٩).

و يتم قياس الغش (الاحتيايل) طبقاً (Beneish M.score) وهو عبارة عن مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكنها كشف الاحتيايل المحاسبي في شكل تلاعب بالأرباح.

٣/٢ أثر القدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية:

يصف الأداء المالي للشركات مستوى القدرة الإدارية في إدارة سلسلة من الموارد المملوكة للشركة لتوليد مستوى دخل أعلى ، ويصف كذلك الاستراتيجية التي اختارتها الإدارة (Ahmad, et al, 2018) ;ابراهيم,2024).

حيث تتمثل القدرة الإدارية في كفاءة المديرين في تحويل سلسلة من موارد الشركات لتوليد المبيعات أو الدخل الأمثل ، ويمكن تلخيص المعلومات الموثوقة للتنبؤ بالمستقبل (Demerjian etal, 2012).

في هذه الحالة، يفهم المديرون ذوو المهارات العالية اتجاهات التكنولوجيا والصناعة بشكل أفضل، ويمكن الاعتماد عليهم في التنبؤ بالطلب على المنتجات ، وإنشاء استثمارات أعلى ، وإدارة الموارد البشرية بشكل أكثر كفاءة، مما يساعد على ترجمة الاستراتيجيات في كل خط من خطوط الشركة بشكل جيد لإعداد تقارير مالية عالية الجودة. (Demerjian etal, 2012)

و تنص نظرية مثلث الاحتيايل على أن الاحتيايل يكون أقوى إذا كانت ربحية الشركة أو استقرارها المالي مهدد بسبب الظروف الاقتصادية أو الصناعية أو التشغيلية للشركة (Nia, 2015).

ومن ناحية أخرى ، فإن الحافز لإرتكاب الاحتيايل سيكون أقل عندما تتمكن الإدارة العليا من الحفاظ على الاستقرار المالي أو الربحية عن طريق إختيار الاستراتيجية الصحيحة لتعظيم أداء منظمة الأعمال . لذلك يمكن أن تكون القدرة الإدارية حلاً لتقليل الضغط المالي على الشركة . ونتيجة لذلك ، فإن احتمال ارتكاب الإدارة للإحتيايل في القوائم المالية يصبح أقل (Wang etal, 2017).

حيث وجدت العديد من الدراسات السابقة أدلة على أن المديرين ذوي القدرات الإدارية العالية يمكنهم الحفاظ على الربحية الداخلية للشركة لتجنب الصعوبات المالية .

كما أن الشركات التي يديرها مديرون يتمتعون بقدرات متفوقة أيضاً يكون لديها سيولة أكبر (Khurana & Sharma,2024)، ويمكنها تسهيل نجاح الإبتكار المؤسسي (Daou, et al, 2019) ، ولديها مستويات أقل من الرافعة المالية (Bagh, et al, 2021) مما يمكنها من مواجهة الصعوبات المالية (Alorayni,et al, 2024) ، و يكون لديها خطر منخفض للتخلف عن السداد (Alshirah,et al, 2022) ، ويمكن أن يخفف من مخاطر التدقيق ومخاطر استدامة الأعمال (Abu Afifa,et al, 2024) ، و يمكنها الإبلاغ عن القوائم المالية الإحتياطية في الوقت المحدد (Alfraih, 2018). وتماشياً مع هذه النتائج ، فقد ذكر (Barrena-Martinez, et al , 2019) أن الشركات التي لديها مديرون يتمتعون بقدرات فائقة تكون أقل عرضة لإجراء قوائم مالية احتياطية ، ومن ثم من المتوقع أن القدرة الإدارية سيكون لها تأثير سلبي على القوائم المالية الاحتياطية.

ومع ذلك ، فقد اتخذت العديد من الدراسات وجهة نظر معاكسة من خلال إثبات أن المديرين ذوي القدرات المتفوقة كان لهم تأثير ضار على الشركات.

فقد أظهر (Ahmad, et al,2018 ; Alsmady,2023) أن المديرين ذوي القدرات المتفوقة يمكنهم خلق قيمة لمصلحتهم بشكل أفضل من تعظيم قيمة المساهمين .

ومن المرجح أيضاً أن يشارك المديرين ذوو القدرات المتفوقة في معاملات داخلية (Wang,et al, (2017).

علاوة على ذلك، ذكر (Aguilera,et al, 2021) أن المديرين ذوي القدرات المتفوقة يمكنهم استخدام المعرفة لديهم حول نقاط الضعف في الرقابة الداخلية وممارسات إعداد التقارير المالية لتصميم استراتيجية مناسبة لإرتكاب الاحتيال.

ومن ثم يمكن صياغة الفرض الأول كما يلي:

يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للقدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية.

٣/ أثر القدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية:

١/٣ تعريف الروابط السياسية:

عرف (Nguyen, et al , 2023) الشركات المرتبطة سياسياً بأنها تلك التي لها علاقات بالسياسة أو الحكومة أو تطمح إلى القيام بذلك ، و وفقاً لـ (Faccio, et al, 2006) تعتبر الشركة ذات علاقات سياسية إذا كان هناك مساهم واحد على الأقل (شخص يمتلك ما لا يقل عن ١٠% من أسهم الشركة مع حقوق التصويت) أو أحد مديريها التنفيذيين (الرئيس التنفيذي ، الرئيس ، نائب الرئيس ، الرئيس أو السكرتير) هو عضو في البرلمان أو وزير أو شخص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسيين أو أحزاب سياسية بارزة.

كما عرف (Aney & Banerji,2022) الشركة المرتبطة سياسياً بأنها الشركة التي لها شخصية سياسية في منصب صانع القرار في الشركة ، كما عرفها (Kusnadi , 2019) بأن الشركة يكون لديها اتصال سياسي إذا كان أحد مديري مجلس الإدارة أو المساهمين الرئيسيين شخصية سياسية أو شخصاً على صلة وثيقة بهم.

وتعرف الروابط السياسية على أنها العلاقات المؤسسية والشخصية العابرة للحدود بين الشركات والأطراف المعنية من السلطات العمومية أو الحكومية (Alsmady, 2023).

و ذكر (السيد، ٢٠٢١) أنه يوجد العديد من المصطلحات للإشارة للأثر السياسي بالشركات مثل العلاقات السياسية (Political connections) ، الروابط السياسية (Political ties) ، روابط النفوذ (Pourer ties) ، والارتباط السياسي (Political Engagement) ، وجميعها تشير إلى وجود تأثير لإرتباط الشركة بأحد القوى السياسية ذات التأثير على صنع القرارات الاقتصادية السياسية العامة بالدولة.

كما يمكن تصنيف المنشآت المصرية على أنها مرتبطة سياسياً إذا كان المدير التنفيذي (CEO) أو أحد أعضاء مجلس الإدارة من مسؤولي الحكومة ، أو عضواً في الحزب الحاكم، أو إذا كان أحد من مسؤولي الحكومة أو أحد أعضاء الحزب الحاكم يمتلك حصة في رأس المال المملوك (Ahmad, et al, 2018).

كما عرفها (Ahmad, et al, 2022) بأن الشركات يكون لديها بها روابط سياسية في حالة أن يكون أحد كبار الملاك أو أحد المديرين التنفيذيين أو غير التنفيذيين يكون عضو في البرلمان أو وزير أو رئيس الوزراء أو قيادي في أحد الأحزاب السياسية أو في حالة أن تمتلك الدولة كل أو جزء من الشركة . وقد ذكر (Fanani & Alfiyanti, 2020) أن الشركات تعتبر ذات علاقة سياسية خاصة إذا استوفت معايير معينة ، منها ما يلي:

- 1- الشركة التي يكون مساهموها أفراداً أو كيانات لها روابط تجارية عائلية أو مهمة مع مسئولين عموميين أو مسئولين حزبي سياسي أو أفراد ذوي نفوذ سياسي.
- 2- الشركة التي يديرها أو يسيطر عليها أفراد لهم علاقات بمسؤولين عموميين أو مسئولين حزبي سياسي أو أفراد ذوي نفوذ سياسي.
- 3- الشركة التي يمكن مديروها أو مفوضوها من الموظفين العموميين أو مسئولين الأحزاب السياسية أو الأفراد ذوي النفوذ السياسي.
- 4- شاركت الشركة في معاملات أو عقود كبيرة مع الحكومة أو الجهات الحكومية ، مما يشير إلى وجود علاقات سياسية.
- 5- حصول المنشأة على مزايا أو تسهيلات خاصة من الحكومة أو الجهات الحكومية.
- 6- الشركة التي تقوم بتمويل الأنشطة أو الحملات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الشركات التي تهدف إلى التأثير على السياسات الحكومية أو القرارات التنظيمية.
- 7- حصول الشركة على مزايا أو معاملة تفضيلية لا تمنح لشركات أخرى ضمن نفس الصناعة ، مما يشير إلى نفوذ سياسي محتمل.

وفيما يتعلق بإيجابيات وسلبيات الروابط السياسية للشركات:

فتتمثل إيجابيات الروابط السياسية في أن الشركات يمكنها:

- الحصول على الحماية والحقوق الخاصة من الحكومة ، والحصول على القروض الرأسمالية بسهولة ، وانخفاض المخاطر أثناء التدقيق الضريبي (Al Lawati, 2022) ، غازی، ٢٠٢١).
- و ستحصل الشركات المرتبطة سياسياً على العديد من الفوائد ، بما في ذلك الرفع المالي العالي ، وانخفاض الأجور الضريبية ، وحصص سوقية عالية بالمقارنة مع الشركات التي ليس لها ارتباطات سياسية . وهذا يثبت أن الشركة ذات الارتباط السياسي تصبح أقوى بالمقارنة مع تلك التي ليس لها ارتباط سياسي (Faccio, 2006).
- بالإضافة إلى سهولة الحصول على العقود الحكومية ، وزيادة قدرتها على مواجهة حالات التعثر المالي ، وتعزيز قدرتها على الاستمرار والبقاء.

أما فيما يتعلق بسلبيات الروابط السياسية فوفقاً لنتائج دراسة (Faccio, 2006) فإن الروابط السياسية تؤثر سلباً على الوضع المالي للشركة مقارنة بالشركات التي ليس لها علاقات سياسية ، وهذا أمر يمكن تصوره لأنه عندما يقوم السياسيون بتوجيه الأموال إلى شركات معينة ، فإن ذلك يشوه الحوافز ، ويؤدي إلى تخصيص استثمار غير مناسب ، ويزيد من تفاهم الفساد (Innayah, et al, 2022) ، و من ثم قد يكون للارتباط السياسي تأثير سلبي على التقارير المالية.

بالإضافة إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات ، وارتفاع تكاليف الوكالة والإضرار بحقوق الأقلية ، وكذلك إمكانية استغلاله وضعها السياسي من خلال ممارسات إدارة الأرباح ، وممارسة الأنشطة غير الأخلاقية في الصناعة (Alsmady, 2023) .

٢/٣ العلاقة بين القدرة الإدارية والتقارير المالية الاحتياطية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية:

هناك العديد من الحجج فيما يتعلق بالأعمال التجارية ذات الصلة بالسياسة ، لاسيما في الأسواق النامية نظراً لوجود قدر كبير من الأبحاث التي افادت على نطاق واسع بتوظيف أشخاص ذوي علاقات جيدة بمجلس الإدارة (Jaya, et al, 2021) ، وذلك لأن هناك جدلاً حول أسباب تعيين الأشخاص ذوي الصلة أو المرتبطين سياسياً.

وأشار (Irwandi, et al , 2019) إلى أن مجلس الإدارة ذي الصلة بالسياسة يجب أن يتمتع بالسلطة والخبرة والموضوعية اللازمة للقيام بدوره الرقابي الإداري . ومع ذلك ، فإن الشركات ذات العلاقات السياسية من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف مختلفة ، وبالتالي تحسين درجة التعقيد.

و قد لاحظ (Sun, et al, 2021) أن مجلس الإدارة الذي يهيمن عليه أفراد سياسيون يميل إلى تحقيق هدف اجتماعي، كما اقترح (Salehi, et al, 2023) أن الشركات ذات الانتماءات السياسية مرتبطة بعدم اليقين بسبب وجود جمعيات سياسية داخل الشركة. وبالمثل وثق (Faccio, 2006) أن الشركات ذات العلاقات لديها تاريخ في استغلال مستثمري الأقلية . علاوة على ذلك افترض (Fatima & Aladwan, 2023) أن الشركات ذات العلاقات السياسية من المرجح أن تشارك في ممارسات إدارة الأرباح لتعزيزها.

كما اقترح (Alorayni, et al, 2024) أن مستوى عال من عدم اليقين ينشأ في قوائمها المالية بسبب وجود ممارسات احتيالية بين الشركات المرتبطة سياسياً مثل ممارسات إدارة الأرباح وممارسة المصادرة.

و قد أشار (Musaif & Ghozali, 2022) إلى أن الشركات ذات العلاقات تتمتع بالتساهل في تنظيم السياسات مما ساعد على تعزيز أداء الشركة من حيث الربح والحصة السوقية. و للحصول على الحوافز ، تحتاج الشركات إلى المشاركة في الأنشطة الساعية للدخل ومحاولة إقناع صناعات السياسات بوضع استراتيجيات تنافسية لشركاتهم التي تحتاج فيها هذه العملية إلى أموال و رؤوس أموال أخرى مملوكة للشركة (Nguyen, et al , 2023).

وبما أن المساهمين في المنظمة لم يوافقوا على الأموال بأنفسهم ، فإن الموارد المقدمة على شكل تبرعات للعمل المتعلق بالحكومة لجعل السياسات مواتية تشكل خطراً مرتبطاً بتشويه موارد الشركات (Alhadab, et al, 2020) .

و وجدت دراسة (Bataineh, et al, 2022) أن أنشطة الشركات المرتبطة تتسبب في عدم التماسك في إعداد التقارير السنوية مما قد يؤدي على الأرجح إلى انخفاض جودة التقارير المالية. وأكدوا أنها تمكن المديرين من التمتع بالشفافية في الشركات المرتبطة دون أي حوافز. أيضاً كشف (Akhter, et al , 2022) أنه بسبب قلة الشفافية أو انعدامها ، يمكن ربط الروابط السياسية بانخفاض جودة التقارير المالية. و من المفترض بقوة ان انخفاض جودة التقارير المالية الناشئة عن الشركات ذات الارتباطات

السياسية يشكل عنصر مخاطرة أعلى لهذه الشركات لأن هناك احتمالاً أكبر لحدوث خطأ مادي في التقارير المالية (Lotfi, et al, 2022). و تنشأ الشركات ذات العلاقات السياسية نتيجة للمشاركة مع ممثلين حكوميين مؤثرين وملكية حكومية كبيرة للشركات (Huynh, et al, 2024; Lindawati, et al, 2023; Faccio, 2006). كما يشير اعتماد أعضاء مجلس الإدارة على الموارد إلى كيفية تأثير العلاقات مع السياسيين على عملية صنع القرار في الشركات (Mohapatra & Pattanayak, 2024)، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تغيير الأرقام المسجلة للنتائج المالية لتقليل التكاليف السياسية المحتملة للمعلومات المالية الضارة .

و خلص (Huynh, et al, 2024) إلى أن الشركات ذات العلاقات السياسية استفادت من السياسات التنظيمية الحكومية من خلال تخفيف سيطرتها الرقابية على الشركات. ولهذا السبب، فإن الشركات ذات العلاقات السياسية لا تهتم بدرجة كبيرة بدقة معايير المعلومات الخاصة بالشركة والإفصاح عنها لأنها تتمتع بحماية أصحاب المناصب السياسية الأقوياء. ولذلك، فمن المتصور والمعقول استنتاج أن الشركات ذات العلاقات السياسية لديها الدافع للانخراط في عمليات الاحتيال في المحاسبة الإبداعية وإعداد التقارير المالية لأنها تعلم أن الفوائد المستمدة من ارتكاب الاحتيال تفوق بكثير العقوبة والتكلفة المتوقعة التي تتبع ذلك (Aguilera, et al, 2021). و أشار (Proença, et al, 2023) إلى أن استخلاص المنافع للشركات ذات الصلة أكثر صعوبة بسبب زيادة المساءلة المرتبطة بالتمويل الدولي، لذلك من المرجح أن تختار الشركات البقاء مخفية عن طريق زيادة الأموال المحلية. وقد ادعى (Ahmad, et al, 2018) أن الشركات ذات العلاقات السياسية أصدرت قوائم مالية غير كافية في محاولة لخداع أو تضليل أصحاب المصلحة حتى يتمكن المطلعون من الاستفادة على حسابهم. حيث قام (Fanni & Fuad, 2019) بدراسة العلاقة بين الشركات المرتبطة سياسياً والمعلومات المالية في الصين، وكشفت النتيجة أن الشركات التي لها علاقات سياسية لا تكشف عن الأخبار السيئة في فترة معينة مثل الأحداث السياسية أو الانتخابات.

كما قام (Ahmad, et al, 2022) بالتحقيق في تأثير الشركات ذات العلاقات السياسية على إدارة الأرباح بين الموردين التابعين للحكومة الأمريكية، وقد اختاروا عينة مكونة من ١٦,٩٩٥ شركة تضم ٢,٥٤٨ مورداً حكومياً ثم استخدم البيع الحكومي كبديل للتواصل السياسي، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الارتباط السياسي وإدارة الأرباح. كما قام (Alshirah, et al, 2022) بدراسة تأثير عوامل الارتباط السياسي على جودة التقارير المالية في ماليزيا. وقد أخذت الدراسة عينات من الشركات المدرجة في البورصة، و أثبتت أن مدراء الشركات المرتبطة لديهم تأثير سلبي وغير مهم على جودة التقارير المالية. كما قام (Alsmady, 2023) بدراسة الروابط السياسية وجودة الأرباح، وكشفت الدراسة أن الشركات ذات العلاقات السياسية أظهرت جودة أرباح أقل من الشركات غير المرتبطة بالسياسة وكانت أكثر عرضة لإشراك المدققين الأربعة الكبار، وكشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين الارتباط السياسي وجودة التقارير المالية.

و قام (Kusnadi, 2019) بالتحقيق في ٦٠ شركة مقرها في الصين والتي كانت مدرجة في بورصة هونغ كونج، واكتشف أن المديرين ذوي العلاقات السياسية خلقوا المناخ الذي يوفر إعداد تقارير مالية احتياطية خاصة عندما تواجه الشركات تهديداً وشيكاً بانخفاض العائد على الأصول أو عدم وجود عائد على الإطلاق والضائقة الاقتصادية لأن مجالس إدارتها كانت على الأرجح مأهولة بسياسيين يفتقر معظمهم إلى السلوك المهني أو الخبرة أو المعرفة الأساسية اللازمة لإدارة الشركات. على هذا النحو، كان الأداء المحاسبي فضلاً عن أداء عوائد الأسهم للشركات المرتبطة سياسياً والمرتبطة بمديرين ذوي

علاقات سياسية ، أقل عادة من نظيراتها غير المرتبطة سياسياً. علاوة على ذلك، أضاف أن هياكل حوكمة الشركات ذات العلاقات السياسية كانت سيئة لأن جودة التدقيق منخفضة، ولذلك كانت بيئة الشركات مُحاطة بالفعل بالممارسات المحاسبية التي تتجه نحو المحاسبة الإبداعية.

كما قام (Wang,2017) بدراسة كيفية تأثير القدرة الإدارية والعلاقات السياسية على التقارير المالية الاحتياطية بين الشركات المدرجة في الصين بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، وكشفت النتائج أن هناك علاقة إيجابية وغير هامة بين الاتصالات السياسية للمديرين والتقارير الاحتياطي ، واكتشفوا أن زيادة قدرة المديرين (الخبرة والمعرفة والمؤهلات) أدت إلى تحسين جودة التقارير المالية ، ووجدوا أيضاً أن المديرين ذوي القدرة الأعلى في الشركات غير المرتبطة سياسياً لديهم مساهمة أكبر في الحد من الاحتياطي في التقارير المالية مقارنة بالمديرين ذوي القدرة العالية في الشركات ذات الارتباطات السياسية. وأضافوا أن الشركات التي لديها مديرين مؤهلين تتعرض لعقوبات أقل شدة عندما تثبت إدانتها بعضيان الهيئات التنظيمية ، بل وأكثر من ذلك عندما يكون للمديرين علاقات سياسية مقارنة بنظرائهم في الشركات التي لديها مدير غير قادر.

كما قام (Alorayni,,et al, 2024) في دراسة أجريت على ٥٣ شركة في ماليزيا بالتحقيق في محددات الاحتياطي في إعداد التقارير المالية ، ووجدوا أن العلاقات السياسية للشركات لها تأثير ضئيل على الاحتياطي في إعداد التقارير المالية. ووجدوا أيضاً أن ممارسات إدارة الأرباح للشركات من المرجح أن تتصاعد إلى الاحتياطي في التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، اكتشفوا أن الشركات التي لديها عدد أكبر من المؤسسين في مجلس إدارتها ، بغض النظر عن مؤهلاتهم وخلفيتهم التعليمية وخبراتهم، من المرجح أن تمارس إعداد التقارير المالية الاحتياطية. وفي الختام، ذكروا أن الشركات ستمارس إعداد التقارير المالية الاحتياطية عندما تعاني الشركة من مستوى من الضائقة المالية بغض النظر عما إذا كان لدى المديرين المعرفة والخبرة والخلفية التعليمية الكافية، و أظهرت نتيجة العلاقة بين الارتباط السياسي والاحتياطي في التقارير المالية تأثيراً سلبياً وغير معنوي. كما سعى (Alhadab, et al, 2020) إلى تحديد ما إذا كان المديرين ذوو العلاقات السياسية يؤثرون على جودة التقارير المالية في الصين، واكتشفوا أن الشركات التي لها علاقات سياسية تحصل على المساعدات والمنح الحكومية بسرعة وتحميها اللوائح الضريبية التي قللت من إجراءاتها التطوعية لتقديم تقارير مالية عالية الجودة، كما توصلت إلى أن الروابط السياسية كان لها ارتباط إيجابي وهام بجودة التقارير المالية.

ومن ثم ترى الباحثة إن الشركات المرتبطة سياسياً تتعرض لمستويات عالية من المخاطر الجوهرية لأن وجود روابط سياسية داخل الشركة يزيد من حدوث الأنشطة غير الأخلاقية في الصناعة.

ولتعظيم آلية القدرة الإدارية في الحد من القوائم المالية الاحتياطية ، فقد اعتبر (Alshirah, et al, 2022) أن الارتباطات السياسية كعامل سياقي يمكن أن يعيق فعالية القدرة الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الروابط السياسية تعتمد على التكامل بين نظرية الاعتماد على الموارد ونظرية الوكالة، ونظرية المستويات العليا. حيث يشير مفهوم نظرية الاعتماد على الموارد إلى أن الشركة عبارة عن نظام مفتوح مشروط بالبيئة الخارجية (Hilman etal, 2009).

وفي هذا المفهوم ، تعد الحكومة واحدة من أكثر الدوائر الخارجية تعقيداً في السيطرة عليها. إن نمط اعتماد الشركات على الحكومة ينتج عنه قوى مشتركة بين المنظمات وداخلها تؤثر على السلوك التنظيمي. في هذه الحالة، يمكن أن يكون اعتماد الشركة على الحكومة له تأثير سلبي على صراعات

الوكالات التي تحدث وذلك من خلال تقليل عدم اليقين ، والحصول على موارد تفضيلية (Hilman & Dalizel, 2003).

أما فيما يتعلق بنظرية الوكالة ، فإن اعتماد الشركة على الحكومة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراعات بين الوكالات، ففي العديد من البلدان الآسيوية تحدث الصراعات بين مساهمي الأغلبية والأقلية ، وتحدث عموماً في الشركات ذات هيكل الملكية المركزة (Villalonga & Amit, 2006).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهيكل الملكية المتجانس أن يدفع أغلبية المساهمين إلى ممارسة المصادرة ضد مساهمي الأقلية من خلال استخدام وسائلهم السياسية.

وتضر الروابط السياسية أيضاً بمساهمي الأقلية لأنها يمكن أن تزيد من قوة المساهمين الأغلبية في اتخاذ إجراءات انتهازية (Sun & Zou, 2021).

علاوة على ذلك ، تفضل الشركات ذات العلاقات السياسية التساهل مع اللوائح الحكومية ، وتحصل على الحماية القانونية من شركائها السياسيين ، و هنا تعطي الشركة الأولوية لأهداف السياسيين على تعظيم قيمة المساهمين من خلال تفضيل الاستثمار في المشاريع التي تدعم سياسات الحكومة بدلاً من المشاريع ذات الافاق الواضحة.

بالإضافة لذلك، ستحاول الشركات ذات العلاقات السياسية التستر على سلوكها من خلال التدخل في الارقام المحاسبية لإخفاء أنشطتها الانتهازية .

كما أثبتت دراسة (Habib et al, 2017) أن الشركات ذات العلاقات السياسية تميل إلى تعيين مراجعين منخفضي الجودة عندما تكون الشركة منخرطة في معاملات مع طرف ثالث. ويشير ذلك إلى أن الشركة أقل اهتماماً بالمراقبة ودور معلومات المراجعة ، أى أنهم يميلون لاختيار مدققين بمصداقية منخفضة للتغطية على سلوكهم الانتهازي.

وفي المقابل ، فإن زيادة الشفافية في الشركات ذات العلاقات السياسية يمكن أن تحد من احتمالات استغلال ضعف حوكمة الشركات (Haris, et al, 2019) وستنخفض قدرة المساهم المسيطر على الاستفادة شخصياً من حقوقه المسيطرة مع زيادة مستوى شفافية الشركة . إن الإدارة العليا ذات العلاقات السياسية أقل اهتماماً بحاجة السوق إلى تقارير مالية عالية الجودة وزيادة الوصول إلى التمويل. في ظل هذه الظروف ، سيكون الاحتيايل في القوائم المالية أكبر عندما تكون الشركات مرتبطة سياسياً (Wang et al, 2017) . وبناء على هذا، فإن الارتباط السياسي يضعف التأثير السلبي للقدرة الإدارية على القوائم المالية الاحتياطية.

على العكس من ذلك ، فقد أوضح (Faccio, & McConnell, 2006) أنه للحصول على أداء مالي جيد ، يتعين على الشركات إقامة اتصال سياسي ، كما وجد (Parsley & Popper, 2021) أن الشركات ذات العلاقات السياسية لديها أداء أعلى مقارنة بتلك التي ليس لديها علاقات سياسية على أساس محاسبي ، ومن ثم فقد يعزز الاتصال السياسي التأثير الإيجابي للقدرة الإدارية على أداء الشركة . وفيما يتعلق بنظرية المستويات العليا Upper Echelons theory فإنها تكمن في النظرية السلوكية للشركة التي توضح أن قرارات الإدارة ليس لها بالضرورة أسباب عقلانية ، ولكنها تتأثر في المقام الأول بأوجه القصور المتأصلة في الإدارة كبشر. ويُعتقد أن الخصائص النفسية مثل الموضوعية ، والأهداف العديدة

وغير المتسقة، ودرجات متفاوتة من الرغبة، وما إلى ذلك تؤثر على القرارات الإستراتيجية التي يتخذها المديرين والتي بدورها تؤثر على أداء الشركة.

واستناداً إلى فرضية العقلانية المحدودة ، تشير نظرية المستوى الأعلى إلى أن الناس يواجهون أحداثاً تمثل تحدياً كبيراً بحيث لا يمكن لظروف الاحتيال التكتيكي فهمها والتعامل معها بشكل شامل.

وقد أظهر كلا من (Alfraih, 2017 ; Wang,et al, 2017) أن خصائص المديرين تعتبر محددات للنتائج وقرارات السياسة ومستويات نجاح الشركات.

ولذلك فإن الميزة الحاسمة لهذا المبدأ هي أنه من الممكن استخدام سمات الاشخاص في الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة للتنبؤ بخيارات العمل والنتائج في نهاية المطاف. (Hambrick, 2007) ، و من ثم فإن العوامل النفسية مثل العلاقات السياسية يمكن أن يكون لها تأثير على التقارير المالية للمنظمة.

ولذلك ، فمن المفترض أن الشركات ذات الشبكة السياسية ستهمل جودة المعلومات المقدمة. وإذا كان هناك أي شذوذ في مثل هذه التقارير ، فإن حصانات الشبكة السياسية ستساعد هذه الشركات على الهروب من العقوبات الصارمة عند الضرورة.

ومن ثم ترى الباحثة أنه يمكن للمديرين الاستفادة من المناطق الرمادية في ضوء وجود الروابط السياسية، واستغلال الخيارات المتاحة لتقديم التقارير المالية التي تلبى أهدافهم الشخصية ، ومن ثم ترتكب الشركات تقارير مالية احتياطية لحماية ثقة المستثمرين أو الحصول على التمويل من المؤسسات المالية لزيادة الرواتب أو لتلبية رغبات أصحاب المصالح.

ومن ثم يمكن صياغة الفرض الثاني كما يلي:

يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الاحتياطية.

٤/ العلاقة بين رأس المال الفكري والتقارير المالية الاحتياطية:

١/٤ ماهية رأس المال الفكري:

لقد استحوذ استخدام التكنولوجيا في عصر العولمة على العديد من الوظائف القائمة على العمالة ، و ترتب على هذا التغيير أن الأصول غير الملموسة أصبحت أكثر قيمة من الأصول الملموسة.

وتُعرف الأصول غير الملموسة في الشركة أيضاً باسم رأس المال الفكري (IC) (Khurana & Sharma, 2024) ، كما أنه أحد المكونات الرئيسية في الاقتصاد القائم على المعرفة مما يؤدي إلى نمو المنظمة في بيئة تنافسية.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية ، تعد الأصول غير الملموسة مثل التعلم والقدرات والموارد البشرية وإدارة المعرفة والعلاقات مع أصحاب المصلحة من بين الموارد ذات المزايا التنافسية الحاسمة. (Kulshrestha & Patro, 2021; Dalwai,et al , 2023) .

وعلى الرغم من وجود تعريفات مختلفة لرأس المال الفكري في الأبحاث السابقة ، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لـ IC ، ويرجع ذلك إلى أنه لا يمكن الإعتراف بمثل هذا الأصل في القوائم المالية السنوية

للشركات. ويعتبر IC من الأصول التي تظهر إلى الوجود بناء على خبرة الأشخاص ، وتخلق قيمة في الشركات ويكون نسخها أو استبدالها أمراً صعباً للغاية (Alorayni,et al , 2024).

ووفقاً لـ (Dalwai,et al , 2023) ، فإن IC يُعرف على أنه خصائص المعرفة للشركة، الذي يمكن من خلاله إضافة قيمة للمساهمين الرئيسيين ، مما يساهم في نمو الوضع التنافسي للمنظمة. ، و يرى معظم العلماء أن IC يساوي الأصول غير الملموسة.

كما أنه يمثل التمييز بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية (Francis, etal , 2020) ، كما عرفه (Alfraih, 2017) على أنه أصل غير نقدي ليس له شكل مادي ولكن له قيمة ويوفر فوائد في المستقبل.

كما عرفه (La Torre, et al, 2018) بأنه شيء مخفي له خصائص فريدة وضمنية ، ليس فقط في هيكل جميع الأصول ولكن أيضاً في الثقافة التنظيمية أو استراتيجية الشركة. ويلعب (IC) دوراً مهماً في تحقيق أهداف الشركة وتحسين الأداء التنظيمي وتوليد مزايا تنافسية .

وتتمثل مكونات IC في الآتي :

رأس المال البشري (HC): ويشمل الابتكار والتحفيز والقدرة على التعلم والتدريب والقوى العاملة (Wira, etal, 2023) ، كما يعرف على أنه مستودع المعرفة والقدرات والمهارات المتخذة لدى الموظفين لإنتاج القيم الاقتصادية للشركات.

رأس المال الهيكلي (SC): تشير إلى الآليات التي من خلالها سيتم تجهيز الموظفين بمظهر فكري ومن ثم الحصول على أداء أفضل (Dalwai,et al, 2023 ; Albertini,et al, 2021).

ويتضمن جميع الأصول غير البشرية مثل قواعد البيانات والمخططات التنظيمية ، والاستراتيجيات والسياسات ، وتلك البنود الأخرى التي تكون قيمتها بالنسبة للشركة أعلى من قيمتها المادية (Alorayni et al, 2024) .

كما قام (Appah, etal, 2023) بتسمية براءات الاختراع وحقوق النشر وقواعد البيانات وأنظمة البرمجيات والعمليات والعلامة التجارية والثقافة التنظيمية والمساءلة والثقة داخل الموظفين وكفاءة التشغيل.

رأس مال العلاقات (RC): يتم دمجها مع السمعة التنظيمية و ولاء و رضا العملاء. ترتبط السمعة التنظيمية بشكل كامل بالعلاقات الخارجية للمنظمة مع أصحاب المصلحة والعملاء والموردين.

كما يتم تعريف رأس المال العلاقات على أنه مزيج من الروابط المختلفة التي تتكون من علاقات السوق وتربط القوة والروابط التعاونية (Alaika, et al,2023) ، ومن ثم ترى الباحثة فإن رأس المال الفكري يساوي القيمة الاقتصادية لثلاثة مكونات للأصول التنظيمية غير الملموسة وهي رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس مال العلاقات.

٢/٤ أهمية رأس المال الفكري:

يُعتبر رأس المال الفكري أحد المكونات الرئيسية في الإقتصاد القائم على المعرفة والذي يؤدي إلى نمو تنافسي للشركة (Indy & Uzliawati,2023) .

و ذكر (Kulshrestha & Patro, 2021) أن رأس المال الفكري يمكن أن يحسن أداء الشركة ، وخاصة في الشركات المصرفية ، بالإضافة إلى تحسين العائد على أسهم الشركة ، والقدرة على المنافسة في الأسواق النامية ، وتحسين وضوح القوائم المالية للشركة .

وبناء على مجال الحوكمة ، فإن الشركات التي لديها رأس مال فكري عالي ستقوم بتوظيف مدققين ذوي جودة عالية ، حيث أن جودة التدقيق العالية ستمنع الإحتيال في القوائم المالية فيما يتعلق بعوامل الفرص (Lotfi, et al, 2022). بالإضافة إلى ذلك، فإن أحد مكونات رأس المال الفكري وهو رأس المال العلانقي ، يشير إلى علاقة أخلاقية متينة بين الشركات والعملاء ، بحيث يمكن للشركات الأخلاقية أن تمنع نوايا المديرين لإرتكاب الإحتيال ، حيث أن الشركات في الأسواق الناشئة تميل إلى ارتكاب عدد أقل من عمليات الإحتيال في القوائم المالية من خلال تحسين الأداء والضوابط الداخلية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن توظيف القوى العاملة ذات المعرفة والمهارة ، وبناء نظام رقابة داخلية فعال ، وزيادة القيم الأخلاقية داخل الشركة ، وإنشاء علاقات جيدة مع أصحاب المصلحة الخارجيين يمكن أن يحسن أداء الشركة ويقلل من السلوك الإنتهازي للمديرين وتحديداً غش القوائم المالية.

كما أظهرت دراسة (Lindawati , et al, 2023) أن الإفصاح عن IC سيقلل من عدم تماثل المعلومات ، وبالتالي تكلفة رأس المال . كما أظهرت نتائج بعض الدراسات أن الإفصاح عن IC في التقارير السنوية للشركات له تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي والعائد السوقي للشركات (Alfraih,2018, Alorayni,et al, 2024) . كما أن IC له تأثير إيجابي فيما يتعلق بالأمن المعلوماتي على آليات حوكمة الشركات .

و حيث أن الاستثمار في IC قد يزيد من الأداء المالي للشركة ، وبالتالي فقد يقلل من الضائقة المالية التي قد تتعرض لها (Daou, etal, 2019) . وطبقاً لـ (Cressey, 1953) فإن الاستثمار في IC يقلل من تكلفة رأس المال وتضارب المصالح بين المساهمين والمديرين.

وذكر (Dalwai ,et al, ٢٠٢٣) أن الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري يؤدي إلى تسهيل التنبؤ بمستقبل الشركة من خلال تحديد الاستخدام الجوهري والمتزايد في الإستفادة من تمويل الشركات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أداء الشركة له علاقة إيجابية ومعنوية بالإفصاح عن القدرات الإدارية والإفصاح عن رأس المال الفكري .

٣/٤ العلاقة بين رأس المال الفكري والتقارير المالية الاحتياطية:

يمكن توضيح العلاقة بين رأس المال الفكري والإحتيال في التقارير المالية كما يلي:

من وجهة نظر الأداء المالي ، الحوكمة ، الجوانب الأخلاقية .

١/٣/٤ من وجهة نظر الأداء المالي ، الحوكمة ، الجوانب الأخلاقية:

- أولاً: فيما يتعلق بالأداء المالي :

وفقاً لـ (Cressey, 1953) هناك ثلاثة عناصر تحفز الشركات على الإنخراط في عمليات الإحتيال بما في ذلك (١) المعاناة من الضغوط الناتجة عن مشاكل مالية أو غير مالية مكثفة، (٢) الفرص المحتملة الناشئة عن نقاط الضعف المادية في أنظمة الرقابة أو ضعف إمكانية اكتشاف الإحتيال، و(٣) الترشيح وبذل جهد لتقليل المعتقدات المتناقضة داخل الشخص (Indy & Uzliawati, 2023) .

وبناء على ذلك، فإننا نفترض أن الدور التخفيفي الذي يلعبه رأس المال الفكري (IC) يرتبط بشكل كبير بمثلثات الإحتيال الخاصة بالشركات ذات السلوك الإنتهازي. **أولاً:** من جانب الأداء المالي فإن IC يعمل على تحسين ربحية الشركات وتخفيف الضغوط المالية على المنظمات،

مما يؤدي إلى تقليل التقارير المالية الاحتياطية المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، نتوقع أن يوفر IC العديد من المزايا التنافسية للشركات فيما يتعلق بولاء العملاء وابتكار الشركة (Bataneh, et al, 2022). على سبيل المثال، يُقال إن الشركات التي تركز على رأس مال العلاقات (RC) يتم التعامل معها كمواطنين صالحين للشركة (good corporate citizens) مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي مقارنة بالشركات الأخرى التي لا تفعل ذلك (Awaliyah & Mutmainah, 2023).

و في هذا الصدد، فإن الشركات التي تتمتع بوضع اقتصادي مزدهر و أوضاع مالية أفضل تكون أقل تحفيزاً للانخراط في تقدير المبيعات و التقليل من النفقات، و الانخراط في إعداد التقارير الاحتياطية.

ثانياً: استناداً إلى وجهة نظر حوكمة الشركات، يرتبط نظام IC بشكل كبير بنظام الحوكمة الداخلية، مما يحد من الأنشطة الاحتياطية.

وبهذا المعنى، فإن رأس المال الهيكلي (SC) إلى جانب مكونات IC الأخرى مثل رأس المال البشري (HC) (توظيف موظفين ذوي خبرة)، ورأس مال العلاقات (RC) (إقامة رابط جيد بين الأطراف الخارجية مثل مراجعي الحسابات والأطراف الداخلية مثل الإدارة) قد يُحسن بشكل كبير فعالية حوكمة الشركات. وبشكل داعم، يعتقد (Lee & Mitchell, 1994) أن الهيئات الأخلاقية الداخلية، بما في ذلك الرؤساء التنفيذيين والمستثمرين والموظفين، تظهر دافعاً قوياً للبقاء مع الأخلاقيات والشركات المسؤولة، ويمنع الشركات الإنتهازية. وبالتالي، فإن قيم أصحاب المصلحة الداخليين هذه تثبط عزيمة الشركات للانخراط في أنشطة احتياطية (Fanni & Fuad, F. (2019)). ولذلك، في حالة حوكمة الشركات والضوابط الداخلية الفعالة الحالية، والتي يمكن اعتبارها غير قابلة للفصل لمنع الإحتيال واكتشافه، يمكن تعزيز وتحسين مكونات IC مثل SC و RC.

ثالثاً: فيما يتعلق بالجوانب الأخلاقية :

يعتقد (Cressey, 1953) أن الترشيد يتضمن فكرة معينة تسمح للمديرين بالتحقق من صحة سلوكياتهم rationalization الاحتياطية وممارستها. ولذلك، فإن الميل إلى إظهار السلوك الاحتياطي يعتمد على القواعد الاحتياطية والسمات الشخصية (Lotfi, et al, 2022). وبموجب هذا النهج، يمكن لعلاقات RC التي تشير إلى إرتباط أخلاقي قوي بين الشركات والشركات الأخلاقية لعمالها أن تقلل من الاستعداد الشخصي للمديرين لإرتكاب الإحتيال.

بمعنى آخر، قد يتشكل IC في الشركات إذا كان لديها مديرين مسؤولين لتحسين الاتصالات بين الشركة والموظفين وأصحاب المصلحة في الشركة، الذين يتابعون أيضاً الاستثمار في مكونات IC وتحديداً RC و HC (Ahmad, et al, 2022)، مثل هؤلاء المديرين يعتقدون أن القواعد الأخلاقية التي تعوض عن إقامة ارتباط جيد بين الأطراف الداخلية والخارجية، ضرورية لنجاح الأعمال التجارية لأنها من المرجح أن توفر ثروة طويلة الأجل ومستمرة للشركات والربح المشروع من جميع أصحاب المصلحة.

و بشكل داعم، يجادل (Dashtbayaz, et al, 2023) بأن مديري المسؤولية الاجتماعية للشركات لا بد أن يتمتعوا بالنزاهة ولتعزيز الاجراءات الصحيحة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

و بناء على ذلك، فإن الاستثمار في IC يمنع المديرين من الإنخراط في إعداد التقارير المالية الاحتياطية ، لاسيما عندما تعمل تلك الارتباطات مثل RC و HC على تدمير صورة الشركة بشكل كبير في وجود عملائها وموظفيها.

ومع ذلك ، يعتقد البعض أن الاستثمار في مكونات IC يمكن استخدامه كغطاء لتغطية الأنشطة غير المشروعة للشركة . على سبيل المثال، يمكن إنشاء روابط جيدة مع العملاء وأصحاب المصلحة الآخرين لصرف انتباه هؤلاء المستفيدين عن النتائج غير المنطقية للتقارير المالية. (Alaika, et al, 2023); عوض (٢٠٢٠).

إن أداء الشركة يعتمد على وظيفة الأصول الملموسة وغير الملموسة ، والأداء الأمثل يتمثل في زيادة الكفاءة وتقليل الاحتيايل ، و من فإن وجود IC يعني وجود مديرين مؤهلين ومستقلين وكفاء يمثلون الأصول البشرية ، مما يؤدي إلى زيادة أرباح الشركة.

حيث أنه كلما ارتفع معدل IC الخاص بالشركة ، كان الأداء أفضل ، وبالتالي يزيد هامش الربح ويقل تكرار الاحتيايل.

كما ذكر (Moghadam,et al, 2023) أن المديرين المحترفين لا يجوز لهم تأجيل وضع الخطط الإستراتيجية والبحث والتطوير مما يقلل من تقدم الشركة في المستقبل ، ومن ثم فمن المتوقع أن كفاءة IC ومكوناتها بما في ذلك HC و SC و RC قد يقلل من التقارير المالية الاحتياطية.

و على العكس من ذلك ، فإذا تم إدارة رأس المال الفكري بشكل سيئ فقد يتسبب ذلك في حدوث ضائقة مالية (Weqar, et al,2021) ، مما يدفع الإدارة إلى اختيار أساليب الاحتيايل في القوائم المالية

وفيما يتعلق بالنظريات التي تربط رأس المال الفكري بالاحتيايل فتتمثل في:

أ) نظرية الوكالة:

تستخدم نظرية الوكالة لتأكيد العلاقة بين المدير والوكيل (Jensen & Meckleng, 1976) ، (Fama, 1980) ، و تشرح نظرية الوكالة ببساطة أن كل فرد يمكنه التصرف بحرية وفقاً لمصلحته الخاصة. فالمدير هو الطرف الذي يفوض الوكيل للعمل نيابة عنه و عن إدارة الشركة.

و يتم عقد العمل الجيد بين الموكل والوكيل من خلال إدارة الشركة وفق العقد أو آلية تقاسم الأرباح (الربح والعائد والمخاطر) ويتم اعتمادها من قبل كل طرف. وذلك لأن كل فرد لديه شخصية فريدة من نوعها ، حيث يعمل المدير بشكل أساسي وفقاً لأوامره ومسئوليته في الشركة. ومن ناحية أخرى يتعرضون أيضاً لضغوط هائلة من مختلف الأطراف ، مما قد يدفع المديرين إلى اتخاذ إجراءات خارجة عن حدودهم مثل : التلاعب في القوائم المالية أو التلاعب في الأرباح . حيث يتمتع المديرين بمرونة أكبر ولديهم معلومات أكثر عن الشركة من المدير. لذلك ، في الواقع سيحتفظ المدير بالمعلومات المحاسبية لمصلحته الخاصة . وقد أثار ذلك شكوك أصحاب الشركة وأدى إلى الصراع. كما يدفع هذا المديرين إلى تنفيذ إدارة الأرباح وتضليل أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الفعلي للشركة . فإذا كان المدير يتمتع بذكاء عالٍ في التحكم في معلومات الشركة ، فمن المؤكد أن هذا يشكل تهديداً لأصحاب المصلحة تجاه القوائم المالية . وذلك لأن القوائم المالية التي يقدمها الوكيل إلى الموكل هي نتائج تقييم إنجاز الوكيل في العمل على تحسين رفاهيته وكأساس لتقديم التعويض للوكيل . (Jensen & Mecking, 1976).

ب) نظرية المحاسبة الإيجابية:

من الفرضيات المعروفة المتعلقة بنظرية المحاسبة الإيجابية هي فرضية خطة المكافآت (bonus)، أي أن المدير سيختار نموذجاً محاسبياً يمكنه زيادة المكافأة التي سيحصل عليها، وكذلك فرضية عهد الدين (Debt covenant hypothesis) والتي تهدف إلى تحديد نموذج محاسبي يعمل على تقليل حدوث شرط الإنتهاكات وعهود السندات. كما تشمل النظرية على فرضية التكلفة السياسية حيث أنه في بعض الأحيان، يمكن للشركات التي لها تأثير كبير في الحكومة تحديد هذا النموذج المحاسبي.

ج) نظرية القوة الإدارية في تفسير الغش:

تفترض نظرية القوة الإدارية أن السلطات الواسعة الممنوحة للإدارة في تسيير أعمال الشركة تسمح لهم بإتخاذ القرارات التي تؤثر مباشرة على سياسات إعداد التقارير المالية، وبالتالي تحديد مستوى الإفصاح والغموض والشفافية المالية (الباز، ٢٠٢٤)، حيث تساهم مشاكل الوكالة وتضارب المصالح بشكل جوهري في درجة غموض أو تضليل التقارير المالية من خلال الممارسات الإنتهازية لخلق صورة ذهنية مقارنة بتوقعات اصحاب المصالح، مما يؤدي إلى زيادة فجوة عدم تماثل المعلومات وتدني مستوى جودة التقارير المالية وقدرتها على التوجيه السليم للقرارات.

ومما سبق يمكن صياغة الفرض الثالث كما يلي

يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتياطية.

٥/ أثر الروابط السياسية على العلاقة بين رأس المال الفكري (IC) والتقارير المالية الاحتياطية (FFR):

يختلف رأس المال الفكري يختلف بشكل كبير عن الأصول المادية لأنه يتميز بخصوصية أعلى للشركة وكثافة رأس المال البشري (Alorayni, et al, 2024).

ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن تكون قرارات الاستثمار في رأس المال الفكري مدفوعة بشكل كبير بعدم اليقين السياسي.

وعلى الرغم من إدراك الشركات لأهمية الإفصاح الطوعي عن IC، إلا أنها تعتبر أن الإفصاح الطوعي عن IC مكلف، وقد يؤدي إلى تسرب المعلومات حول قدرات وموارد الشركة، ولذلك تحاول الشركات إيجاد بديل للإفصاح الطوعي عن IC ليكون أقل تكلفة وخطورة.

في البلدان النامية، تؤثر السياسة والسياسيون على الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر بحيث تحاول الشركات الاستفادة من العلاقات السياسية والسياسيين لتحقيق مصالحها.

وتؤثر الإرتباطات السياسية على مستوى عدم تماثل المعلومات، كما تساهم في خفض التكاليف الرأسمالية. ومن الناحية النظرية، توضح نظرية الاعتماد على الموارد أن الشركات تبحث باستمرار عن مصادر خارجية تساعد في تحقيق أهدافها مثل زيادة الأرباح وخفض التكاليف.

ومن ثم يمكن اعتبار الروابط السياسية بديلاً عن الإفصاح الطوعي عن IC، حيث تعتمد الشركات على العلاقات السياسية من أجل تقليل تكلفة رأس المال، وجذب المستثمرين، وتعزيز علاقات الشركات مع المجتمعات المحيطة.

وقد قام (Wang, et al, 2017) بفحص الشركات غير المملوكة للدولة (non-state-owned firms) ، ووجدوا أن الروابط السياسية تعيق رأس المال الفكري ، حيث يستخدم مجلس الإدارة سلطته والدور السياسي لأعضاء مجلس الإدارة لتقليل مستوى رأس المال الفكري للشركة ليكون متوافق مع مصالحهم.

كما أنه عندما تواجه الشركات مخاطر سياسية أعلى ، فإنها قد تقلل من استثمار رأس المال الفكري للسيطرة على مستوى المخاطر الإجمالي والتضحية بإمكانياتها التنموية على المدى الطويل (Huynh, et al, 2024).

حيث أن الشركات في البلدان النامية تعتمد على الروابط السياسية لتجاوز ضوابط حوكمة الشركات لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة ممكنة.

في حين أشارت نتائج دراسة (Cui, et al, 2019) والتي شملت جميع الشركات الصينية المدرجة إلى أن الروابط السياسية تؤثر بشكل إيجابي على رأس المال الفكري ، وبرزت نتيجة الدراسة بأن الثقة المعممة في الشركات الناجمة عن الروابط السياسية قد تساعد الشركات على الإستحواذ على المزيد من رأس المال الفكري مثل رأس المال البشري. ولا تتعارض النتائج مع نظرية الاعتماد على الموارد حيث أن مستوى العلاقات السياسية في مجلس الإدارة كمورد أساسي في المنظمة يؤثر على عملية صنع القرار في الشركة ، وكذلك مستوى تطبيق رأس المال الفكري الذي يؤثر على النتائج المتعلقة بالمنظمة فيما يتعلق بالتقارير المالية وجوده الأرباح.

و تعتبر الإدارة الفعالة لـ IC أمر بالغ الأهمية بالنسبة للشركات . و يمكن للشركات التي لها علاقات سياسية الإستفادة من رأس المال الفكري بها لتحقيق الأهداف التنظيمية بشكل أكثر كفاءة (Yung & Chen, 2018) . وتستفيد مثل هذه الشركات ذات العلاقات السياسية من تعظيم إمكانات مواردها غير الملموسة ، والحصول على اعتراف موضوعي بقيمتها وربحيتها .

و من ثم فإن العلاقة بين رأس المال الفكري وأداء الشركة تتعزز عندما تتمتع الشركة بعلاقات سياسية قوية ، حيث تعمل هذه الروابط على تسهيل تكامل المدخلات من الأصول غير الملموسة مع ثقة الجمهور والتمويل طويل الأجل والمستثمرين المحتملين الذي لديهم مصلحة خاصة في توسيع أعمال الشركة في المستقبل.

و نتيجة لذلك تظهر العلاقات السياسية كأصل استراتيجي للشركة ، مما يساعد في تحسين رأس المال الفكري وتعزيز القدرة التنافسية والأداء العام للشركة.

إن تأثير الانتماءات السياسية يؤثر بشكل كبير على تقدم رأس المال الفكري ويعزز أداء المؤسسات ، ويعد هذا دعماً خاصة في إطار نظرية الوكالة.

حيث أن الانتماءات السياسية تحمل قيمة جوهرية ، لأن الانتماءات إلى كيانات حكومية تمنح الشركات ميزة تنافسية ، وبالتالي تعزز كفاءتها التشغيلية . وتشمل هذه المزايا تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الموارد ، بما في ذلك القروض من المؤسسات المالية بشروط تفضيلية (Alshirah, et al, 2022).

ومن الجدير بالذكر أن قوة الانتماءات السياسية كمورد تتأثر على الأرجح بالملكية الحكومية، نظراً للسيطرة الرسمية على الموارد المخولة للشركات المملوكة للدولة في مواجهة نظيراتها المملوكة للقطاع الخاص.

وعلى وجه التحديد ، تحافظ الشركات المملوكة للدولة على علاقة مباشرة مع الهيئات الحكومية ، وبالتالي تحصل على وضع متميز في تأمين القروض المصرفية (Aney & Banerji, 2022).

كما إن الارتباطات السياسية يمكن أن تؤثر على سمعة الشركة بين أصحاب المصلحة (Kusnadi, 2019; Cahyono & Ardianto, 2024) ، وقد تستخدم الشركات ذات الارتباطات السياسية نفوذها لاستغلال إمكانات موقعها في السيطرة العامة ، وبالتالي زيادة كفاءة وإنتاجية رأس مالها الفكري .

وقد أكدت الدراسات الحديثة على دور الجمعيات السياسية في توسيع قدرات الموارد غير الملموسة ، مما يؤدي إلى نتائج مستقبلية إيجابية.

ويمكن أن يؤثر وجود الارتباط السياسي أيضاً على أداء الشركة ، لأن الغرض من الارتباط السياسي يمكن تفسيره من خلال نظرية الاعتماد على الموارد التي توضح أن إحدى الطرق التي تقلل بها الشركات من عدم اليقين بشأن البيئة الخارجية هي بناء اتصال سياسي .

مما يوفر للشركة قاعدة موارد أقوى مثل الروابط مع الحكومة والمستشارين والمشورة والخبرة ، وقد ذكرت الأدبيات السابقة (Mitchell & Joseph, 2010) أن الارتباط السياسي هو أصول قيمة يمكن أن تمتلكها الشركة لتقليل المخاطر الخارجية خاصة في البلدان النامية، ومن ثم فإن الاتصال السياسي يعزز التأثير الإيجابي لرأس المال الفكري على أداء الشركة.

بينما توصلت دراسة (Nguyen, et al , 2023) أن الارتباط السياسي لا يمكن أن يعزز أو يضعف تأثير رأس المال الفكري على القدرة والأداء الإداري .

ومما سبق يمكن صياغة الفرض الرابع للبحث كما يلي:

يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتياطية

٦/ أثر الروابط السياسية على الأثر التفاعلي للقدرة الادارية و رأس المال الفكري والتقرير المالية الاحتياطية:

إن الإفصاح عن رأس المال الفكري يبحث في دور قدرة المدير على تحسين الموارد البشرية للشركة حتى يتمكن من زيادة أرباح الشركة، ويكون قادراً على تحسين هيكل رأس مال الشركة.

كما ذكر (Demerjian , et al, 2012) أن خصائص كبار المديرين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإفصاح عن رأس المال الفكري الذي يستخدم لقياس القدرة الإدارية ، والتي توصف بالكفاءة والقدرة التي يمكن القيام بها بواسطة المديرين وذلك لإجراء تغييرات على الموارد المملوكة للشركة من خلال المكونات الثلاثة لتقييم رأس المال الفكري.

ولذلك إذا أفصحت الشركات عن معلومات IC ، ستزداد قدرة أصحاب المصلحة على تقييم قدرة الشركة من حيث خلق القيمة على المدى الطويل .

وتشكل القدرة الإدارية عاملاً قيماً في السياسات التي تنتهجها الشركات فيما يتصل باستثمارات رأس المال الفكري ، وخاصة بالنسبة للشركات التي تتمتع بقدر أكبر من التعرض للمخاطر السياسية. وتميل

فرق الإدارة الأقل قدرة إلى تحويل الأموال نحو الإستثمارات قصيرة الأجل والأقل خطورة خلال الفترات الأكثر غموضاً (Magerakis, 2022).

وبعبارة أخرى من المتوقع أن يقوم المديرين الأكثر قدرة بإدارة استثمارات أفضل في رأس المال الفكري وعادة ما تكون استثمارات طويلة الأجل.

وفي المجمل يصبح بوسع المديرين الأكثر قدرة الحفاظ على مستويات الاستثمار ، بما في ذلك رأس المال الفكري ، عندما تكون الشركات أكثر عرضة للشكوك السياسية وذلك بسبب تحسين إدارة الموارد المالية والحد من أسباب نقص الاستثمار . ومن ثم فإن القدرة الإدارية الأكثر واقعية (Demerjian et al, 2012) هي قناة حاسمة لتعديل آثار المخاطر السياسية على مستوى الشركة على استثمار رأس المال الفكري.

بينما ذكر (Huynh, 2024) أن الشركات ذات المخاطر السياسية الأعلى تقلل من استثماراتها في رأس المال الفكري . ويكون هذا التأثير أكثر وضوحاً بالنسبة لشركات التكنولوجيا الفائقة والشركات التي تعاني من ضائقة مالية عالية ، واعتماد مالي خارجي ، وانخفاض الملكية المؤسسية .

كما أشار إلى أن القدرة الإدارية يمكن أن تمنع بعداً كبيراً من التأثير المدمر للمخاطر السياسية على استثمار رأس المال الفكري.

وفي هذا الصدد ، قد يحاول المديرين إظهار صورة خارجية وداخلية مواتية من قبل الجمهور من خلال الاستثمار في IC ، وقد يتم اتخاذ هذه الإجراءات المتوقعة لتلبية مصالح أصحاب المصلحة وتبرير الاحتياط في الشركات (Ahmad,et al, 2022).

وتنص نظرية الوكالة على أن المديرين قد يتخذون قرارات تساعد في تحقيق مصالحهم الخاصة وتجاهل مصالح المساهمين (Jesen & Mecking, 1976). ووفقاً لهذه النظرية ، فإن تضارب المصالح المحتمل بين المديرين والمساهمين يرجع بشكل عام إلى عدم قدرة المالكين على مراقبة المديرين بشكل فعال .

كما تشير الأدبيات السابقة إلى أن الإفصاحات الطوعية تساعد في تقليل عدم تماثل المعلومات وبالتالي صراعات الوكالة ، كما أن ممارسات حوكمة الشركات الضعيفة تثني المديرين عن الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري (IC). (Wira,et al, 2023)

وبعبارة أخرى ، فإن ممارسات حوكمة الشركات الضعيفة هي السبب الأساسي وراء سلوك المديرين المدمر.

وعلى النقيض من ذلك ، فإن القدرة الإدارية (MA) قد ترتبط بمستوى أعلى من الإفصاح عن IC . على سبيل المثال ، قد يميل المديرين ذوو القدرات الأعلى إلى الإفصاح عن المزيد من معلومات IC بهدف عرض أدائهم الأفضل.

ومن ثم قد يكون الإفصاح الطوعي عن معلومات IC أداة أساسية لكبار المديرين بإخفاء أداء الشركة أو المبالغة فيه. وعلى الرغم من أهمية رأس المال الفكري (IC) إلا أن أغلب الباحثين لم يركزوا على المتغيرات التي قد تؤثر على الإفصاح عنه في البلدان النامية ولعل أهم تلك المتغيرات تتمثل في الروابط السياسية.

حيث تنتشر الروابط السياسية (PCs) على نطاق واسع على مستوى العالم ، وخاصة في البلدان النامية التي ليس لديها أنظمة اقتصادية واضحة . وتسعى الشركات في البلدان النامية إلى تحقيق أهدافها من خلال إنشاء علاقات سياسية متينة.

وبالمثل ذكر (Alshirah, et al , 2022) أن الشركات تستخدم مستوى عال من الإفصاح الطوعي لتقليل تكلفة رأس المال . لذلك ، يعد الإفصاح عن IC ضرورياً لتقليل تكلفة رأس المال أو تحسين السمعة ، ولكنه مكلف وقد يؤدي إلى تسرب المعرفة. ولذلك ستبحث الشركات عن طرق بديلة بتكلفة أقل ولا تؤدي إلى تسرب المعرفة. على الجانب الآخر ، تعد الروابط السياسية وسيلة أقل تكلفة لتقليل تكلفة رأس المال من خلال جذب المستثمرين ، و يمكن للشركة الاعتماد على العلاقات السياسية لتجنب المخاطر والتغلب على أي عقبات تمويلية تواجهها الشركات.

ومن الناحية النظرية ، توضح نظرية الاعتماد على الموارد أن الشركات تبحث باستمرار عن مصادر خارجية تساعدها في تحقيق أهدافها مثل زيادة الأرباح وخفض التكاليف. وبالتالي، يمكن الاعتماد على نظرية الاعتماد على الموارد لتفسير دور الاتصالات السياسية كمصدر خارجي للقوة تعتمد عليه الشركات لتقليل تكاليف رأس المال ومخاطر الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالإفصاح الطوعي لـ IC .

ويعتبر مجلس الإدارة هو جزء أساسي من هيكل الشركة . يوفر مجلس الإدارة حلقة وصل بين المساهمين والمديرين ، كما أنه مكلف بالتحكم في دقة محتوى التقارير المالية . وتعد مراقبة القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة أمراً مهماً لأن الإدارة لديها أيضاً دوافع المصلحة الذاتية للتحكم في الأرباح ، ويمكن أن تخذع المساهمين (Alorayni, et al, 2024).

وقد أظهر (Alhadab, et al, 2020) أن المديرين يلعبون دوراً رئيسياً في نظام القوائم المالية وكان لهم تأثير كبير على الأداء من خلال قراراتهم التشغيلية .

وقد تم تعزيز مبدأ المستوى الأعلى (The Upper Echlon) من قبل (Hambrick & Mason, 1984) الذين أكدوا أن المديرين لم يكونوا فعالين بشكل مماثل وأن الاختلافات المميزة في المعتقدات الشخصية والأساليب المعرفية يمكن أن تدفع المديرين إلى اتخاذ قرارات مختلفة ، خاص في الظروف الصعبة .

وقد لوحظ أنه من خلال النظر في طبيعة وشخصيات المديرين ، يمكن فهم الأنشطة غير القانونية للشركة بشكل أفضل ، وهذا هو السبب وراء الحكم على المديرين بأنهم معرضون للخطر في أنشطة منظماتهم .

كما أن سلوك فريق الإدارة العليا يمكن أن يزيد أو يقلل من وتيرة الأنشطة الفاسدة لمجلس الإدارة.

ولم يتم بعد دراسة طبيعة وسمات الأفراد الذين يرتكبون مثل هذا السلوك غير النزيه وغير القانوني .

في حين أن وجهات النظر هذه حول الاحتيال مهمة ، فقد كانت هناك أيضاً دعوة للإهتمام بالنظرة السلوكية للسلطة التنفيذية لتوضيح الأسباب التي تجعل المديرين ذوي النوايا الحسنة والمتحمسين للغاية قد يتصرفون بطريقة معينة (Akhter, et al, 2022) . يمكن أن تتأثر النظرة السلوكية للمديرين بعلاقة الشركة بالحكومة.

من المعتقد أن الشركات ذات العلاقات السياسية يتم إنشاؤها للحصول على حوافز بأشكال مختلفة. وفي دراسة أجراها (Fisman, 2001) تبين أن الشركات ذات العلاقات السياسية يمكنها الحصول على القروض والائتمانات المختلفة من المؤسسات المالية . وبالمثل وجد (Bertrand, et al, 2018) أن الشركات ذات العلاقات السياسية الوثيقة كانت محمية من تنفيذ لوائح محددة.

كما يمكن لعناصر الخبرة أو الكفاءة أيضاً تشجيع الاحتيال بسبب وجود موظفين أكفاء يفهمون وضع الشركة جيداً ، يمكن لهؤلاء المديرين ذوي الخبرة استخدام هذا الطرف كفرصة لارتكاب الاحتيال ، كما يمكن للتغييرات الإدارية أيضاً تشجيع الغش.

وعندما يكون القائد متعجرفاً أو يشعر بالتفوق ، فإنه يعتقد أن سياسات الشركة والضوابط الداخلية لا تنطبق على الإدارة ، ويشعرون بالتححرر من سياسات الشركة والضوابط الداخلية (Dewiruna, et al, 2020) .

ومن ثم يمكن للرؤساء التنفيذيين ذوي الصلات السياسية استخدام العلاقة للحفاظ على قيمة الشركة ، كما أن وجود الشركة هو القوة الدافعة للإحتيال لأنه من مصلحة الإدارة الحفاظ على وجود الشركة في نظر الجمهور ، ويمكن القيام بذلك من خلال تطوير أداء الشركة من خلال القوائم المالية المنشورة .

ومما سبق يمكن اشتقاق الفرض الخامس للبحث كما يلي:

يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية و رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتياطية.

٧ / منهجية الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة التطبيقية إلى بيان الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية ورأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتياطية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، وذلك بإستخدام النماذج الكمية لقياس متغيرات الدراسة المستقلة (القدرة الإدارية ، رأس المال الفكري) والمتغير المعدل (الروابط السياسية) والمتغير التابع (التقارير المالية الاحتياطية) ، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية (الضابطة) كمتغيرات معدلة للعلاقة بين متغيرات الدراسة .

١/٥ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية والتي تعمل في قطاعات الأنشطة المختلفة خلال الفترة من (٢٠١٩ – ٢٠٢٢)، وقد تم الاعتماد على عينة عشوائية من التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية ، وقد بلغ عدد الشركات (٥٣) شركة ، وقد وعي عند إختيار عينة الدراسة ما يلي:

-تم استبعاد المؤسسات المالية وذلك لخضوعها لقوانين وسياسات خاصة تختلف عن الشركات الأخرى .
-الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق المال المصري ، ولم تعاني من أي توقف في النشاط خلال فترة الدراسة .

-توافر التقارير المالية السنوية خلال فترة الدراسة .

-أن تكون من الشركات التي ينشط فيها الإستثمار في رأس المال الفكري ومكوناته.

وبعد تطبيق الشروط السابقة تبين أن عينة الشركات النهائية محل الدراسة تتمثل في (٥٣) شركة خلال الفترة من (٢٠١٩ – ٢٠٢٢) والجدول التالي يوضح عينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات:

جدول رقم (١): يوضح عينة القطاعات محل الدراسة

م	اسم القطاع	عدد الشركات	النسبة من الاجمالي
١	قطاع السياحة	٣	٥,٧%
٢	قطاع العقارات	١٤	٢٦,٤%
٣	قطاع أغذية ومشروبات وتبع	١٠	١٨,٩%
٤	قطاع مواد البناء	٤	٧,٥%
٥	قطاع الموارد الأساسية	٤	٧,٥%
٦	قطاع منتجات وسلع معمرة	٤	٧,٥%
٧	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢	٣,٨%
٨	قطاع رعاية صحية	٧	١٣,٢%
٩	تجارة وموزعون	٢	٣,٨%
١٠	قطاع الاتصالات	٣	٥,٧%
	الاجمالي	٥٣	١٠٠%

المصدر : من اعداد الباحثة

٢/٧ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية على التقارير المالية المنشورة للشركات محل الدراسة بموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت ، وكذا الموقع الرسمي لبورصة الأوراق المالية المصرية www.egx.com.eg بالإضافة إلى مواقع الشركات محل الدراسة.

٣/٧ نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها :

يتكون نموذج الدراسة من المتغيران المستقلان (القدرة الإدارية) و(رأس المال الفكري) ، و المتغير التابع (التقارير المالية الاحتياطية) ، والمتغير المُعدل (الروابط السياسية) ، و قد اعتمدت الباحثة على مجموعة من المتغيرات الرقابية وهي (حجم الشركة ، الرافعة المالية ، الربحية) ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١/٣/٧ قياس المتغير المستقل (القدرة الإدارية) :

يستخدم أسلوب تحليل مغلف البيانات لـ (Demerjian etal, 2012) لقياس القدرة الإدارية ، ويتم تقدير الكفاءة الكلية للشركة بمقارنة الإيرادات (المخرجات) بالموارد (المدخلات) التي تحققها في المرحلة الأولى ، وتم التركيز على ثلاثة مدخلات فقط لعدم توافر البيانات عن كل المتغيرات التي تمثل مدخلات النموذج في العينة وهي : عقود الإيجار التشغيلي المرسملة ، نفقات البحوث والتطوير المرسملة ، الشهرة المشتهرة ، الأصول الأخرى غير الملموسة قياساً على (Pitenoai & Gerayli, 2020) ، و يأخذ نموذج الكفاءة المعادلة التالية:

$$\text{Firm Efficiency} = \frac{\text{Sales}}{\text{Sales}}$$

COGS + SG&A + PPE

حيث أن : Sales : إيراد المبيعات ، PPE : صافي الممتلكات والمصانع والمعدات (الأصول الثابتة) ، COGS: تكلفة البضاعة المباعة ، SG&A : المصروفات البيعية والإدارية .

المرحلة الثانية: تعديل درجة الكفاءة الكلية التي تم حسابها في المرحلة الأولى والتي تنسب إلى كل من الشركة والإدارة ، وذلك باستبعاد خصائص الشركة المؤثرة عليها ، كالحجم والحصة السوقية وعمر الشركة ، التدفقات النقدية الحرة الموجبة ، وفروق العملة الأجنبية للحصول على القدرة الإدارية فقط ، وذلك من خلال نموذج انحدار Tobit (Demerjian etal, 2012) :

$$\text{Firm Efficiency}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{Log Total Assets}_{i,t} + \beta_2 \text{Market Share}_{i,t} + \beta_3 \text{Positive Free Cash Flow}_{i,t} + \beta_4 \text{Log FirmAge}_{i,t} + \beta_5 \text{Foreign Currency Indicator}_{i,t} + \beta_6 \text{Year Indicator}_{i,t} + \sum_{i,t}$$

حيث أن:

Firm Efficiency : الكفاءة الكلية للشركة التي تم حسابها بالمرحلة الأولى

Log total Assets : اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

Market share : الحصة السوقية للشركة (نسبة مبيعاتها إلى إجمالي مبيعات القطاع).

Positive free cash flow : التدفقات النقدية الحرة الموجبة للشركة ، وتقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (I) إذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة موجبة و(صفر) إذا حققت تدفقات نقدية حرة سالبة.

Log firm Age : عمر الشركة ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات قيد الشركة في البورصة.

Foreign currency Indicator : مؤشر فروق العملة الأجنبية للشركة ، ويقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (I) إذا حققت الشركة أرباح من ترجمة العملات الأجنبية و(صفر) بخلاف ذلك.

Year indicator : متغير وهمي للسنة (t)، وتتمثل القدرة الإدارية في البواقي Residual (النسبة غير المفسرة من النموذج) من معادلة الانحدار.

٢/٣/٧ قياس المتغير المستقل (رأس المال الفكري) :

يتم قياس رأس المال الفكري بناء على نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) الذي طوره (Pulic, 2000 , 2002) ، وللحصول على رأس المال الفكري فيتم تجميع مكوناته المتمثلة في : كفاءة رأس المال البشري (HCE) وكفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) ، وكفاءة رأس المال المستخدم (CEE)، ويتم صياغة قيمة (VAIC) كما في المعادلة التالية: (Luthy,1998، أبو العلا , 2024)

$$\text{VAIC} = \text{HCE} + \text{SCE} + \text{RCE}$$

ولحساب القيمة المضافة لرأس المال الفكري يتم اتباع الخطوات التالية :

الخطوة الأولى: حساب القيمة المضافة (VA) كما يلي:

$$(1) \quad \text{VA} = \text{Out} - \text{IN}$$

حيث أن:

Out : إجمالي المبيعات والإيرادات الأخرى (المخرجات).

IN : تكلفة المبيعات والتكاليف الأخرى بإستثناء تكلفة العمالة .

الخطوة الثانية: حساب كفاءة رأس المال البشري HCE والهيكلية SCE والمستخدم CEE

١- حساب معامل القيمة المضافة لرأس المال البشري Value Added Human Capital Coefficient أو ما يعرف بمعامل كفاءة رأس المال البشري Human Capital Efficiency (HCE) وتشير إلى مقدار القيمة المضافة (VA) الناتجة عن كل مبلغ يتم إنفاقه على نفقات الموظفين (الأجور والرواتب) في الشركة ، أو مقدار ما تساهم به المبالغ المستثمرة في الموارد البشرية من قيمة مضافة للشركة ، ويتم حساب HCE كما يلي:

$$HCE = VA/HC \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن HC : إجمالي تكاليف العاملين من المرتبات والأجور وغيرها سواء من مباشرة أو غير مباشرة ، ويشير HCE إلى مقدار VA المتولدة عن كل جنيه ينفق على HC.

٢- حساب معامل القيمة المضافة رأس المال الهيكلية أو معامل كفاءة رأس المال الهيكلية Structural Capital Efficiency (SCE) ، وتشير إلى مقدار ما يساهم به رأس المال الهيكلية من قيمة مضافة للشركة ، ويتم قياس SCE كما يلي:

$$SCE = SC/VA \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن SCE : كفاءة رأس المال الهيكلية ، VA : القيمة المضافة ، SC : رأس المال الهيكلية ، والذي يتم حسابه عن طريق خصم رأس المال البشري من القيمة المضافة ، بالمعادلة الآتية :

$$SC = VA - HC$$

٣- حساب معامل القيمة المضافة لرأس المال المادي أو ما يعرف بمعامل كفاءة رأس المال المستخدم Capital Employed Efficiency (CEE) ، ويشير إلى مقدار مساهمة كل وحدة نقدية يتم إنفاقها على الموارد المادية في القيمة المضافة ، ويتم قياس (CEE) كالآتي:

$$CEE = VA/CE \dots\dots\dots (4)$$

CEE : رأس المال المستخدم يساوي (قيمة إجمالي أصول الشركة الدفترية - الأصول غير الملموسة)

أخيراً يتم حساب VAIC بجمع كفاءة المكونات الثلاثة (VAIC = CEE + HCE + SCE)

٣/٣/٧ قياس المتغير المعدل (الروابط السياسية) :

متغير ثنائي (١ ، ٠) يأخذ ١ إذا كانت الشركة لها روابط سياسية ويأخذ صفر بخلاف ذلك ، وذلك سواء كانت الروابط السياسية لأعضاء مجلس الإدارة أو لكبار المساهمين أو من خلال الملكية الحكومية (نور الدين ٢٠٢١ ، ، السيد ، ٢٠٢١)

٤/٣/٧ قياس المتغير التابع (التقارير المالية المضللة) (FFR)

يتضمن الأدب المحاسبي العديد من النماذج والمقاييس التي تم الاعتماد عليها لتحديد الشركات المرتبطة بممارسات تضليل وغش بالتقارير المالية مثل نموذج (Beneish M. Score) ونموذج (P. Score) ونموذج (Altman M-Score) من خلال النسب المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية ، ولكن يعتبر نموذج (Beneish M-Score) من أكثر النماذج شيوعاً بالأدب المحاسبي التي تم الاعتماد عليها في التحقق من احتمالية ارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية على المستوى الدولي (Irwandi,et al, 2019; M-Score,2016; الباز ، ٢٠٢٤؛ المر، ٢٠٢٤) ، حيث يتكون هذا النموذج من عدة مؤشرات يمكن من خلالها تحديد مجال ارتكاب هذه الممارسات أو الدمج بينها وتقدير قيمة (M) وفي حالة كانت القيمة أكبر من (-٢,٢٢) ، فإن ذلك يشير الى احتمالية ارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية ، ويمكن حساب قيمة النموذج من خلال المعادلة التالية :

$$M.Score = -4.84 + 0.920 DSRI + 0.528 GMI + 0.404 AQI + 0.892 SGI + 0.115 DEPI - 0.172 SGAI + 4.679 TATA - 0.327 LVGI$$

ويتكون المؤشر من مجموعتين رئيسيتين من المؤشرات ، حيث تشير المجموعة الأولى الى وجود تلاعب في الأرباح وتتكون من مؤشر العملاء (DSRI)، ومؤشر جودة الأصول (AQI)، ومؤشر الاهلاك (DEPI) ، و مؤشر نسبة اجمالي الاستحقاقات الى اجمالي الأصول (TATA)، اما المجموعة الثانية فتشير الى الاستعداد للتلاعب بالأرباح وتتكون من مؤشر هامش الربح (GMI) ومؤشر نمو المبيعات (SGI) ومؤشر المصروفات البيعية والإدارية (SGAI) ومؤشر الرفع المالي (LVGI) وفيما يلي توضيح لقياس مؤشرات النموذج :

١/٣/٣/٧ : مؤشر العملاء (Day Sales in Receivable Index – DSRI) : يقوم المؤشر بالمقارنة بين السنوات المالية من حيث نسبة المبيعات في حسابات العملاء ، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال المبالغة في مبيعات السنة الحالية ، ويتم حساب المؤشر كما يلي :

$$DSRI = \frac{Net\ Receivables_t / Sales_t}{Net\ Receivables_{t-1} / Sales_{t-1}}$$

٢/٣/٣/٧ مؤشر جودة الأصول (Assets Quality Index – AQI) : يقوم المؤشر بقياس جودة الأصول من خلال تحديد نسبة الأصول غير الملموسة إلى اجمالي الأصول ، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال الأصول غير الملموسة ، ويتم حساب المؤشر كما يلي :

$$AQI = \frac{(1- Current\ Assets_t + PP\&E + Securities_t) / Total\ Assets_t}{(1- Current\ Assets_{t-1} + PP\&E + Securities_{t-1}) / Total\ Assets_{t-1}}$$

٣/٣/٣/٧ مؤشر الاهلاك (Depreciation Index – DEPI) : يقوم المؤشر بالمقارنة بين السنوات المالية من حيث نسب اهلاك الأصول الثابتة وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال التباطؤ في الاهلاك ويتم حساب المؤشر كما يلي :

$$DEPI = \frac{Depreciation_{t-1} / (Depreciation_{t-1} + PP\&E_{t-1})}{Depreciation_t / (Depreciation_t + PP\&E_t)}$$

٤/٣/٣/٧ مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات الى اجمالي الأصول (Total Accruals to Total Assets Index – TATA) : يقوم المؤشر بقياس جودة التدفقات النقدية من خلال المدى الذي تتولد به المبيعات وفقاً للأساس النقدي ، وكلما زادت نسبة المؤشر فان ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال الاستحقاقات الاختيارية ، ويتم حساب المؤشر كما يلي :

$$TATA = \frac{(Income\ from\ the\ continuing\ operation_t - cash\ flows\ from\ the\ operations_t)}{Total\ Assets}$$

٥/٣/٣/٧ **مؤشر هامش الربح (Gross Margin Index – GMI)** : يقوم المؤشر بالمقارنة بين نسبة هامش الربح للسنوات المالية وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فإن ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح ، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$GMI = \frac{(Sales_{t-1} - GOGS_{t-1}) Sales_{t-1}}{(Sales_t - GOGS_t) Sales_t}$$

٦/٣/٣/٧ **مؤشر نمو المبيعات (Sales Growth Index – SGI)** : يقوم المؤشر بالمقارنة بين مبيعات السنوات المالية لتحديد مقدار النمو ، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فإن ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال زيادة حجم المبيعات للسنة الحالية ، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$SGI = \frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$$

٧/٣/٣/٧ **مؤشر المصروفات البيعية والإدارية (Sale, General and Administrative Expenses Index – SGAI)** : يقوم المؤشر بالمقارنة وتحديد التغيير في المصروفات البيعية والإدارية الى مبيعات العام الحالي مع العام الماضي ، وإذا كان المؤشر أقل من (١) فإن ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال تأجيل المصروفات للأعوام اللاحقة ، ويتم حساب المؤشر كما يلي :

$$SGAI = \frac{Sale, General and Administrative Expenses_t / Sales_t}{Sale, General and Administrative Expenses_{t-1} / Sales_{t-1}}$$

٨/٣/٣/٧ **مؤشر الرفع المالي (Leverage Index – LVGI)** : يقوم المؤشر بالمقارنة بين نسبة الديون لإجمالي الأصول خلال السنوات المالية ، وإذا كان المؤشر أكبر من (١) فإن ذلك يدل على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية من خلال الديون ، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$LVGI = \frac{(LTD_t + Current Liabilities_t) / Total Assets_t}{(LTD_{t-1} + Current Liabilities_{t-1}) / Total Assets_{t-1}}$$

٤/٣/٧ قياس المتغيرات الرقابية :

تشمل المتغيرات الرقابية على بعض المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع ، ويتم إضافتها لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وتمثل في:

- **حجم الشركة SIZE** : يعد حجم الشركة أحد المتغيرات الرقابية أو الضابطة للنموذج ، فقد يكون للشركات ذات الاحجام المختلفة مستويات استقلاله مجلس إدارة مميزة وتولد تفضيلات مختلفة لرأس المال الفكري IC ، مما يؤدي لإختلاف أداء الشركة ، ويتم قياس هذا المتغير من خلال حساب اللوغارتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول قياساً على دراسة كلاً من (Bello, et al,2024) ، ونرمز له بالرمز (SIZE) .

- **الرافعة المالية Leverage**: نظراً لوجود علاقة إيجابية بين الرافعة المالية وطرق المحاسبة التي قد تزيد من الأرباح . في مثل هذه الحالات ، لا تكون السياسات كافية ، حيث قد يكون المديرون مدفوعين لإظهار الإلتزامات أقل من القيمة الفعلية أو الأصول أكثر من القيمة الحقيقية. كما يتم أخذ عامل الرافعة المالية في التقارير المالية الاحتياطية ، ويتم قياسها بقسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول في نهاية الفترة ، وقد تم استخدام المتغير استناداً لدراسة كلاً من (Fatouh, et al, 2024) ونرمز له بالرمز (LEV) .

- **العائد على الأصول ROA**: يعتبر العائد على الأصول أحد مقاييس الأداء للشركات ويتم حسابة نتيجة قسمة صافي الدخل بعد الضرائب في نهاية الفترة على إجمالي الأصول للشركة في نهاية الفترة ، ويعتبر أحد مقاييس الربحية للشركات ، ونرمز له بالرمز (ROA) وذلك قياساً على دراسة (Renaldy,et al, 2024).

ويوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة وطرق قياسها على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

يوضح المتغيرات المستخدمة في نماذج الدراسة

الدراسات التي تناولت المقياس	التعريف الإجرائي للمتغير	المتغير	
المتغير التابع : التقارير المالية الاحتياطية:			
(Irwandi,et al, 2019; M-Score,2016 الباز ، ٢٠٢٤ ، المر ، ٢٠٢٤)	يقاس وفقاً لنموذج (Beneish M. Score)	(FFR)	التقارير المالية الاحتياطية
المتغير المستقل: القدرة الادارية:			
pitenoiei & 2020, Gerayli, عبدالمجيد ٢٠٢١ ، طنطاوي، ٢٠٢٢	يقاس وفقاً لاسلوب تحليل مغلف البيانات لـ (Demerjian etal,) (2012 لقياس القدرة الإدارية	(MA)	القدرة الادارية
المتغير المستقل: رأس المال الفكري:			
(أبو العلا ، ٢٠٢٤ (Luthy,1998	يقاس وفقاً لنموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) الذي طوره (Pulic,) 2000 , 2002	(VAIC)	رأس المال الفكري

المتغير المُعدل : الروابط السياسية:			
نور الدين، ٢٠٢١ ، السيد ، ٢٠٢١	متغير ثنائي (٠ ، ١) يأخذ ١ إذا كانت الشركة لها روابط سياسية ويأخذ صفر بخلاف ذلك	(Politic)	الروابط السياسية
المتغيرات الرقابية (الضابطة): Control Variables			
Bello, et al, 2024	تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	(SIZE)	حجم الشركة
(Fatouh, et al, 2024)	تم قياسه من خلال إجمالي الإلتزامات طويلة الأجل على إجمالي الأصول.	(LEV)	الرافعة المالية
Renaldy, et al, 2024	صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي الأصول.	(ROA)	العائد على الأصول

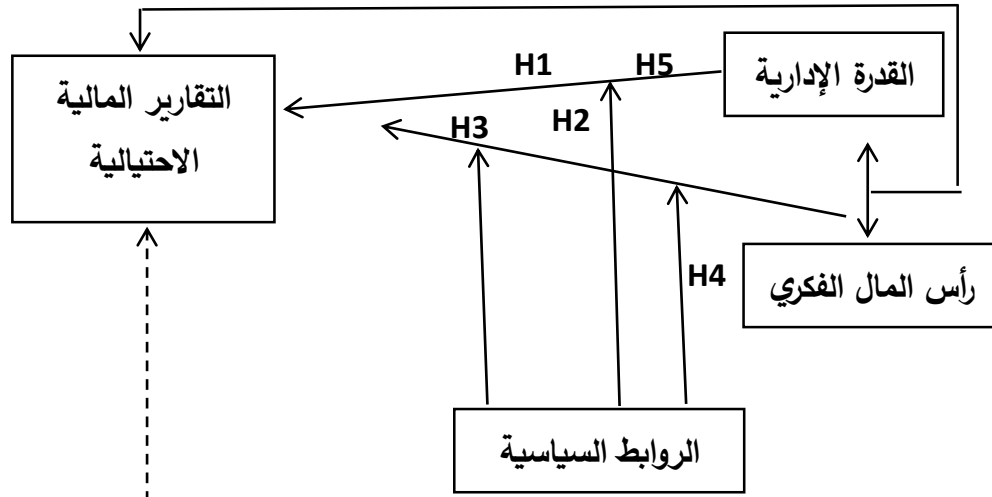
المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (٢)

يوضح المتغيرات المستخدمة في نماذج الدراسة

4/٧ نماذج الدراسة التطبيقية Models:

اعتمدت الباحثة على معادلة الانحدار الخطي المتعدد Mutliple Linear Regression لإختيار صحة فروض الدراسة ، والشكل التالي يوضح نماذج الدراسة التطبيقية :



المتغيرات الرقابية

٢٠٢٥م

- حجم الشركة
- الرافعة المالية
- معدل العائد على الأصول

المجلد (١١) - الع

(٩١٧)

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

الشكل: من إعداد الباحثة
شكل رقم (١) : نموذج الدراسة

وبعد استعراض الشكل السابق يمكن للباحثة عرض نماذج الدراسة على النحو التالي:
نموذج اختبار الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للقدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتمالية ، ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MA_{i,t} + \beta_2 Size_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

حيث أن :

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار .

$(\beta_1\beta_2\beta_3)$: معاملات الانحدار .

$FFR_{i,t}$: التقارير المالية المضللة للشركة (i) خلال السنة المالية (t) .

$MA_{i,t}$: القدرة الإدارية للشركة (i) خلال السنة المالية (t) .

$Size_{i,t}$: حجم الشركة (i) خلال السنة المالية (t) .

$Lev_{i,t}$: الرافعة المالية للشركة (i) خلال السنة المالية (t) .

$ROA_{i,t}$: العائد على الأصول للشركة (i) خلال السنة المالية (t) .

$\Sigma_{i,t}$: الخطأ العشوائي .

نموذج اختبار الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الاحتمالية ، ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي :

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Politic_{i,t} + \beta_2 MA_{i,t} + \beta_3 Politic_{i,t} * MA_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 Lev_{i,t} + \beta_6 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

حيث أن:

$Politic_{i,t}$: الروابط السياسية للشركة (i) خلال السنة المالية (t)

نموذج اختبار الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتمالية ، ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 VAIC_{i,t} + \beta_2 Size_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

حيث أن :

VAIC_{i,t} : رأس المال الفكري للشركة (i) في السنة (t).

نموذج اختبار الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الاحتمالية، ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Politic_{i,t} + \beta_2 VAIC_{i,t} + \beta_3 (Politic_{i,t} * VAIC_{i,t}) + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 Lev_{i,t} + \beta_6 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

نموذج اختبار الفرض الخامس: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية ورأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الاحتمالية ، ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (MA_{i,t} * VAIC_{i,t}) + \beta_2 Politic_{i,t} + \beta_3 (MA_{i,t} * VAIC_{i,t}) * Politic_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 Lev_{i,t} + \beta_6 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

٥/٧. تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي الملائم لنماذج الانحدار ، ويضم اختبار مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي واختبار مشكلة التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي، ثم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض الدراسة.

١/٥/٧. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة)، حيث يتضمن عدد المشاهدات لكل متغير والمدى وأعلى قيمة وأقل قيمة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك على النحو التالي:

جدول (٣): نتائج الإحصاءات الوصفية لبيانات متغيرات الدراسة:

Variables	N	Range	Min.	Max.	Mean	Std.Dev.
FFR _{it}	212	0.0002	-44.68	0.0002	0.001	0.0002
MA _{it}	212	37.39	-2.04	35.35	1.39	3.49
Size _{it}	212	22. 9	00	22.9	8.78	2.67
Lev _{it}	212	1.06	00	1.06	0.42	0.25
ROA _{it}	212	1.47	0.31	1.16	0.048	0.115
Politic _{it}	212	1	00	1	0.47	0.5
VAIC _{it}	212	6831	169	6662	282.93	814.3

يشير الجدول السابق إلى الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة وتشمل الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Std. Deviation)، بالإضافة إلى الحد الأدنى (Minimum) والحد الأقصى (Maximum) والمدى (Range) لكل متغيرات الدراسة. وتوضح النتائج ما يلي:

نتائج المتغير التابع التقارير المالية الاحتمالية (FFR) ، أظهرت الإحصاءات الوصفية أن المتوسط الحسابي قد بلغ (0.001)، بما يدل على ضعف نسبة التقارير المالية الاحتمالية بشركات عينة الدراسة، حيث بلغت هذه النسبة (0.1%)، ليفسر ذلك التأثير الإيجابي للمتغيرات المستقلة والتي تشمل القدرة

الإدارية للمديرين ورأس المال الفكري و الروابط السياسية وكذلك المتغيرات الرقابية كحجم الشركة والرافعة المالية والعائد من الأصول في تخفيض نسبة التقارير المالية الإحتياطية بالشركات .
كما اتضح من نتائج المتغيرات المستقلة، أن قيمة المتوسط الحسابي لمتغير القدرة الإدارية (MA)، بلغت (1.39)، ليتراوح حديها الأدنى والأعلى ما بين (-2.04 و 35.35)، لتشير إلى ارتفاع القدرة الإدارية للمديرين ببعض شركات عينة الدراسة، كما تختلف القدرات الإدارية للمديرين بشركات العينة في حدود قيمة الانحراف المعياري (3.49).

- كذلك بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمتغير رأس المال الفكري (VAIC) القيمة (282.93) لتعبر عن نسبة كفاءة رأس المال الفكري بشركات العينة بالقيمة (28.293%) ليتراوح حديها الأدنى والأعلى ما بين (16.9%) و (66.62%)، وترجع الباحثة ذلك التفاوت الكبير بين أعلى وأدنى قيمة إلى إرتفاع قيمة الانحراف المعياري لهذا المتغير (814.3) ، والذي يشير إلى إختلاف رأس المال الفكري بين شركات العينة، وقد يعود ذلك إلى طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه هذه الشركات. وكذلك بالنسبة لمتغير الروابط السياسية (Politic) كمتغير مُعدل، بلغت قيمة متوسطه الحسابي (0.47) بانحراف معياري قدره (0.5).

و فيما يتعلق بنتائج المتغيرات الرقابية، فقد بلغ متوسط حجم الشركة (Size) (8.78) بانحراف معياري قدره (2.67)، وهو ما يشير إلى إرتفاع حجم الأصول، وأن غالبية مشاهدات عينة الدراسة تميل لكونها شركات كبيرة الحجم، لتصل قيمتها القصوى من الأصول (22.9)، وبقترب متوسط حجم الشركة في الدراسة الحالية من متوسط حجم الشركة في دراسة (عبد الويس، ٢٠٢٠)، حيث بلغ (8.909) ويزيد عن متوسط حجم الشركة في دراسة (السعدي، ٢٠٢٣) (6.348). وبالنسبة لمتغير العائد على الأصول (ROA)، فقد بلغ متوسط نسب عوائد أصول شركات العينة القيمة (4.8%)، لكن بنسبة إختلاف بين عوائد أصول الشركات تقدر بالقيمة (11.5%). كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمتغير الرافعة المالية بالشركة (Lev) القيمة (0.42) وبانحراف معياري (0.25).

٢/٥/٧. التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط):

يوضح الجدول التالي معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة.

جدول (٤): نتائج معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة:

Variables	FFR	MA	Size	Lev	ROA	Politic	VAIC
FFR	1						
MA	-0.24*	1					
Size	-0.16*	0.08**	1				
Lev	0.14*	0.07*	-0.11*	1			
ROA	0.09*	0.04*	0.05*	0.09*	1		
Politic	0.06	0.06	0.07*	0.04	0.02	1	
VAIC	-0.29**	0.22**	0.18*	-0.13*	0.09**	0.03	1

وتوضح نتائج الجدول السابق أنه بالنسبة لمتغير التقارير المالية الإحتياطية، فإنه يوجد ارتباط عكسي معنوي بين متغيرات القدرة الإدارية للمديرين وحجم الشركة ورأس المال الفكري وبين التقارير المالية الإحتياطية للشركات ، كما توجد علاقة طردية غير معنوية بين الروابط السياسية والتقارير المالية الإحتياطية. أي أنه مع زيادة كل من القدرة الإدارية وحجم الشركة ورأس المال الفكري قد تنخفض احتمالية ارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية السنوية بالشركات وبالتالي تزداد جودة

التقارير المالية. كما أن الروابط السياسية في الشركات سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو لكبار المساهمين، من الممكن أن يترتب عليها زيادة مشكلة الوكالة وعدم تماثل المعلومات، فالشركات المرتبطة سياسيا تعاني من الكثير من المشاكل مثل الأداء المالي السيء وضعف جودة التقارير المالية والفساد وعدم الكفاءة التشغيلية وعدم كفاية حماية المستثمرين ، وفي هذا الشأن، أكدت العديد من الدراسات، أن الروابط السياسية للشركات ترتبط بتشويه التقارير المالية المنشورة وتقليل الشفافية المحاسبية، ومنها دراسة (غازي، ٢٠٢١).

كذلك توضح نتائج الجدول وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة ولكنها معنوية بين التقارير المالية الاحتياطية وبين كل من مؤشر الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول .

كما يتضح من نتائج الجدول أيضا أنه بالنسبة لمتغير القدرة الإدارية للمديرين، يوجد ارتباط طردي معنوي جدا بين القدرة الإدارية وكل من حجم الشركة ورأس المال الفكري، ويفسر ذلك بأن الشركات ذات الحجم الكبير تميل لأن يكون بها مديرين يتمتعون بقدرة إدارية عالية وقادرون على تدعيم كفاءة رأس المال الفكري. وكذلك توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين القدرة الإدارية للمديرين بالشركات وبين كل من مؤشر الرفع المالي والعائد على الأصول، ولكنها غير معنوية مع الروابط السياسية.

وتوضح النتائج كذلك وجود ارتباط عكسي ومعنوي بين المتغير الرقابي (حجم الشركة) وبين مؤشر الرفع المالي ، بما يتفق مع دراسة كل من (على، ٢٠٢٢، طلخان، ٢٠٢٢)، وتتعارض مع دراسة (عوض، ٢٠٢٢) بوجود ارتباط طردي معنوي بين حجم الشركة ونسبة الرافعة المالية، و هو عكس ما توصل إليه (عبد الويس، ٢٠٢٠) من عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة والرافعة المالية والقدرة الإدارية.

كما توجد علاقة طردية ومعنوية بين حجم الشركة والعائد على الأصول والروابط السياسية ورأس المال الفكري. كما يوجد ارتباط عكسي ومعنوي بين مؤشر الرفع المالي للشركة وبين رأس المال الفكري، وكذلك وجود ارتباط طردي معنوي بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول، ولكنه غير معنوي مع الروابط السياسية.

وبالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول، تبين وجود ارتباط طردي معنوي جدا بينه وبين رأس المال الفكري، وغير معنوي بينه وبين الروابط السياسية.

وأخيرا، توضح النتائج وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة وغير معنوية بين متغير الروابط السياسية ورأس المال الفكري.

٣/٥/٧. اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (Kolmogorov-Smirnov):

تم استخدام اختبار (كولمجروف-سيمرنوف) للتحقق من اعتدالية توزيع بيانات المتغيرات، وذلك للتعرف ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومن ثم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية، أو أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومن ثم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية. ويوضح الجدول التالي نتائج تطبيق اختبار (K-S):

جدول (٥): نتائج اختبار (K-S) للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات:

Variables	N	Test Value	Sig.
FFR	212	7.57	000
MA	212	5.23	000
Size	212	4.01	000
Lev	212	1.12	0.164

ROA	212	1.86	0.002
Politic	212	5.17	000
VAIC	212	5.21	000

وتوضح نتائج الجدول أعلاه أن قيمة الدلالة الإحصائية لمعظم متغيرات الدراسة أقل من (5%) مما يعني أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولمعالجة هذه المشكلة يتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لتلك المتغيرات لتقريب توزيعها الطبيعي، إلا أن مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً لن يؤثر على صحة النموذج المستخدم في الدراسة لأن حجم العينة كبير (212 مشاهدة أكبر من 50 مشاهدة).

٤/٥/٧. اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Test):

من الضروري التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج أو الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة بالدراسة، ويقصد به وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين إثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة، مما يترتب عليه عدم دقة معاملات الانحدار، وبالتالي عدم صلاحية نموذج الانحدار الخطي للتطبيق. ويتم اختبار مدى وجود هذه المشكلة من خلال حساب معامل التباين المسموح Tolerance لكل متغير، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF))، والذي يعتبر مقياساً للازدواجية الخطية بين المتغيرات المستقلة حينما يوجد ارتباط قوي بين هذه المتغيرات، فإذا كانت قيمة معامل التباين المسموح أقل من (1) أو معامل تضخم التباين (VIF) أقل من أو يساوي (1.0)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي المتعدد. وتوضح نتائج الجدول التالي قيمة معاملي Tolerance و (VIF) للمتغيرات المستقلة بالدراسة.

جدول (٦): نتائج معاملي Tolerance و (VIF) لبيانات المتغيرات المستقلة:

Variables	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
MA	0.960	1.041
Size	0.930	1.075
Lev	0.890	1.124
ROA	0.907	1.102
Politic	0.970	1.031
VAIC	0.968	1.033

وتوضح نتائج الجدول أعلاه أن قيم معاملي (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة جاءت أقل من (1.0)، حيث تراوحت جميع قيم معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة بين (1.031 و 1.124)، كما تراوحت قيم معامل التباين المسموح بين (0.890 و 0.970) وهي أقل من الواحد الصحيح لكل المتغيرات، مما يعني وجود ارتباط ضعيف جداً بين المتغيرات المستقلة، ومن ثم لا توجد مشكلة الازدواج الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في الدراسة.

٥/٥/٧. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation:

من شروط تطبيق نماذج الانحدار الخطي المتعدد خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، أي وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيم المعامل المقدرة، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ، ويتم التأكد من ذلك باستخدام اختبار (Durbin-Watson)، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين العددين (1.5-2.5) ويتم رفض وجود ظاهرة الارتباط الذاتي إذا كانت

قيمة هذا الاختبار تقع ضمن المدى الملائم للاختبار أو تقترب منه (محمد عبد العزيز، ٢٠٢٤، ص. ١٣٢٠).

٦/٥/٥. اختبارات فروض الدراسة:

أولاً: اختبار صحة الفرض الأول:

لاختبار صحة فرض الدراسة الأول القائل بأنه " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للقدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية ، ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MA_{i,t} + \beta_2 Size_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات الخاصة بالفرض الأول:

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار أثر القدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية.

المتغيرات المستقلة والرقابية	معاملات الإنحدار غير القياسية B)(معاملات الإنحدار القياسية Beta)(إحصاء T)(مستوى المعنوية Sig.)(
Constant	0.11	-	1.36	0.03
MA	-0.041	-0.201	-2.095	0.033*
Size	-0.15	-0.231	-2.874	0.002* *
Lev	-0.13	-0.161	-1.464	0.04*
ROA	0.02	0.14	1.653	0.039*
R²:	0.326			
Adjusted R²	0.278			
F-statistic	124.160*			
P-value	0.032			
DW	1.631			

توضح نتائج الجدول السابق معنوية نموذج الإنحدار المتعدد ككل ، طبقاً لمعنوية قيمة اختبار فيشر (F) ، حيث أن قيمة (P-Value) أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن مجموعة المتغيرات المستقلة والرقابية تؤثر تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع، بما يشير إلى أهمية تأثير القدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية بشركات العينة، حيث تمثل القدرة الإدارية ناتج تفاعل مجموعة الخبرات والمهارات والخصائص المتاحة لدى المديرين، والتي تمكنهم استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية لتقليل محتوى التقارير المالية من المعلومات الكاذبة والبيانات المضللة. وعليه، يتم قبول فرض الدراسة الأول بوجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للقدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية."

كذلك توضح نتائج الجدول أيضاً معنوية التأثير العكسي لمتغير القدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتياطية، بما يعني أهمية تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أداء أعمال الشركة بصفة عامة، ومن ثم على جودة التقارير المالية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من (السعدي، ٢٠٢٣) و (عبد المجيد ، الشهري، ٢٠٢٣) ، حيث توصلوا إلى أن المديرين الذين يتمتعون بقدرة إدارية عالية قادرون

على تحسين كل جوانب أداء الشركة، استنادا إلى نظرية التعاقد الفعال التي تتبنى دور القدرة الإدارية وأهميتها في التأثير على جودة التقارير المالية والحد من إحتيالها. كما يؤثر كل من حجم الشركة والرافعة المالية على التقارير المالية الإحتياطية تأثيرا سلبيا، حيث تميل الشركات ذات الحجم الكبير والرافعة المالية المرتفعة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وبالتالي مثل هذه الشركات تزيد من طول أو حجم إفصاحاتها بتقاريرها المالية، ومن ثم تكون تقاريرها المالية أكثر دقة وأقل تزييفا للمعلومات. كذلك تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.326) لتوضح أن المتغيرات المستقلة والرقابية تستطيع تفسير نحو (٣٢,٦%) من التغير الكلي في التقارير المالية الإحتياطية، وتعود باقي النسبة (٦٧,٤%) إلى متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج. وتوضح قيمة إختبار (Durbin-Watson) والتي بلغت (1.631) للنموذج عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي في النموذج المقدر، مما يدل على صلاحية النموذج في إختبار صحة فرض الدراسة الأول. ومن نتائج الجدول السابق، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للفرض الأول على النحو التالي:

$$FFR_{i,t} = 0.11 - 0.041 MA_{i,t} - 0.15 Size_{i,t} - 0.13 Lev_{i,t} + 0.02 ROA_{i,t}$$

ثانيا: إختبار صحة الفرض الثاني:

لاختبار صحة فرض الدراسة الثاني القائل بأنه " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتياطية، ويمكن إختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Politic_{i,t} + \beta_2 MA_{i,t} + \beta_3 Politic_{i,t} * MA_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 Lev_{i,t} + \beta_6 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات الخاصة بالفرض الثاني:

جدول رقم (٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتياطية .

المتغيرات المستقلة والرقابية	معاملات الإندار غير القياسية B)(معاملات الإندار القياسية Beta)(إحصاء T)(مستوى المعنوية Sig.)(
Constant	0.03	-	2.41	0.05
MA	-0.005	-0.091	-1.843	0.042*
Politic	0.017	0.022	2.641	0.030*
Politic * MA	-0.135	-0.174	-2.569	0.027*
Size	-0.16	-0.245	-2.986	0.003**
Lev	-0.12	-0.148	-1.985	0.03*
ROA	0.03	0.16	1.773	0.040*
R²:	0.334			
Adjusted R²	0.289			
F-statistic	111.232*			

P-value	0.033
DW	1.742

توضح نتائج الجدول معنوية التأثير التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتياطية، بما يعني أهمية الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية للمديرين والروابط السياسية في الشركات سواء لأعضاء مجالس الإدارات أو لكبار المساهمين أو للملاك، وتأثير ذلك التفاعل على جودة التقارير المالية والحد من إحتيالها، ولذلك تشير قيمة معامل إحدار التفاعل المشترك بين القدرة الإدارية والروابط السياسية (0.135) إلى ارتفاع ذلك الأثر التفاعلي عن أثر القدرة الإدارية بمفردها (معامل إحدارها (0.005))، وترجع الباحثة تلك النتيجة إلى أن الشركات ذات الروابط السياسية يتمتع أعضاء مجالس إدارتها بالإفصاح عن القدر الأكبر من المعلوماتية ويتجنبون التزييف والغش والإحتيال في تقاريرها المالية السنوية. ولذلك تحققت معنوية نموذج الإحدار المتعدد في هذه الحالة، طبقاً لمعنوية قيمة اختبار (F)، حيث أن قيمة (P-Value) أقل من (0,05)، مما يدل على أهمية الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل بشركات العينة على التقارير المالية الإحتياطية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية بشركات العينة. وعليه، يتم قبول فرض الدراسة الثاني القائل بأنه " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الإحتياطية"

كذلك تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.334) لتوضح أن مجموعة المتغيرات المستقلة بما فيها متغير الأثر التفاعلي والمتغيرات الرقابية تستطيع تفسير نحو (33,4%) من التغير الكلي في التقارير المالية الإحتياطية بالشركات، وتعود باقي النسبة (66,6%) إلى متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.

وتوضح قيمة إختبار (Durbin-Watson) والتي بلغت (1.742) للنموذج عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي في النموذج المقدر، مما يدل على صلاحية النموذج في إختبار صحة فرض الدراسة الثاني. ومن نتائج الجدول السابق، يمكن صياغة معادلة الإحدار الخطي المتعدد للفرض الثاني على النحو التالي:

$$FFR_{i,t} = 0.03 + 0.017 Politic_{i,t} - 0.005 MA_{i,t} - 0.135 (Politic_{i,t} * MA_{i,t}) - 0.16 Size_{i,t} - 0.12 Lev_{i,t} + 0.03 ROA_{i,t}$$

ثالثاً: إختبار صحة الفرض الثالث:

لاختبار صحة فرض الدراسة الثالث القائل بأنه " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على التقارير المالية الإحتياطية"، ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 VAIC_{i,t} + \beta_2 Size_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات الخاصة بالفرض الثالث:

جدول رقم (٩): نتائج تحليل الإحدار المتعدد لاختبار أثر رأس المال الفكري على التقارير المالية الإحتياطية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية.

المتغيرات المستقلة والرقابية	معاملات الإحدار غير القياسية (B)	معاملات الإحدار القياسية (Beta)	إحصاء (T)	مستوى المعنوية (Sig.)
Constant	0.09	-	1.96	0.45
VAIC	-0.01	-0.031	-3.120	0.002**

Size	-0.07	-0.11	-1.870	0.021*
Lev	-0.09	-0.13	-2.112	0.03*
ROA	0.06	0.09	2.442	0.032*
R²:	0.286			
Adjusted R²	0.261			
F-statistic	109.115*			
P-value	0.04			
DW	1.534			

توضح نتائج الجدول السابق معنوية ودلالة نموذج الانحدار المتعدد ، وبالتالي إمكانية الاعتماد على النموذج ككل، طبقاً لمعنوية قيمة اختبار (F) ، حيث أن قيمة (P-Value) أقل من (0,05)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة والرقابية كمجموعة تؤثر تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع. كذلك، توضح النتائج معنوية الأثر العكسي لرأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتياطية، بما يعني أهمية تأثير كفاءة رأس المال الفكري على جودة التقارير المالية، حيث تحدد كفاءة رأس المال الفكري من ممارسات الإحتيال في التقارير المالية من خلال منع المديرين من الإنخراط في إعداد تقارير مالية إحتياطية. وتعد هذه النتيجة منطقية على إعتبار أن كفاءة رأس المال الفكري لديها من الضوابط ونظم الحوكمة الداخلية التي تمكنها من تحديد ووضع ضوابط للإفصاحات بالتقارير المالية السنوية، الأمر الذي يجعل من السهل عليها كشف المبالغات بالتقارير المالية والتي تؤثر سلبياً على قابليتها للقراءة وتجعلها تتصف بالإحتيال.

وترى الباحثة أن رأس المال الفكري يحفز الشركات ذات الإستثمارات في رأس المال الفكري لتعيين مراجعين ذوي جودة عالية، بما يساهم في منع الإحتيال في التقارير المالية. كذلك تشير معنوية تأثير رأس المال الفكري إلى وجود مديرين ذوي قدرة إدارية عالية، مما ينعكس على سمعة إدارة الشركة ويزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية في أداءها المالي. ولذلك نقبل الفرض الذي يدل على وجود تأثير سلبي ومعنوي لرأس المال الفكري على التقارير المالية الإحتياطية.

كذلك تشير النتائج إلى أن المتغيرات الرقابية ذات تأثير سلبي ومعنوي على التقارير المالية الإحتياطية، وبالتالي فإن حجم الشركة والرافعة المالية والعائد على الأصول يؤثران تأثيراً سلبياً ومعنوياً على التقارير المالية الإحتياطية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (السواح، 2019).

كما تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.286) لتوضح أن المتغيرات المستقلة والرقابية تستطيع تفسير نحو (28,6%) من التغير الكلي في التقارير المالية الإحتياطية بالشركات، ويعود الباقي (71,4%) إلى متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.

وتوضح قيمة إختبار (Durbin-Watson) والتي بلغت (1.534) للنموذج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر، مما يدل على صلاحية النموذج في إختبار صحة فرض الدراسة الثالث. وعليه، يتم قبول فرض الدراسة الثالث القائل بأنه " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على التقارير المالية الإحتياطية " .

ومن نتائج الجدول السابق ، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للفرض الثالث على النحو التالي:

$$FFR_{i,t} = 0.09 - 0.01 VAIC_{i,t} - 0.07 Size_{i,t} - 0.09 Lev_{i,t} + 0.06 ROA_{i,t}$$

رابعا: اختبار صحة الفرض الرابع:

لاختبار صحة فرض الدراسة الرابع القائل بأنه " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الاحتياطية، ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Politic_{i,t} + \beta_2 VAIC_{i,t} + \beta_3 (Politic_{i,t} * VAIC_{i,t}) + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 Lev_{i,t} + \beta_6 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات الخاصة بالفرض الرابع:

جدول رقم (١٠): نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتياطية .

المتغيرات المستقلة والرقابية	معاملات الإنحدار غير القياسية B)(معاملات الإنحدار القياسية Beta)(إحصاء T)(مستوى المعنوية Sig.)(
Constant	0.01	-	1.09	0.06
VAIC	-0.050	-0.070	-3.101	0.002**
Politic	0.008	0.009	1.241	0.050
Politic * VAIC	-0.062	-0.064	-2.879	0.034*
Size	-0.089	-0.099	-1.875	0.041*
Lev	-0.072	-0.081	-1.654	0.04*
ROA	0.05	0.08	1.920	0.031*
R²:	0.293			
Adjusted R²	0.283			
F-statistic	76.054*			
P-value	0.041			
DW	1.562			

توضح نتائج الجدول معنوية التأثير التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الإحتياطية، بما يعني أهمية الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية في الشركات سواء لأعضاء مجالس الإدارات أو لكبار المساهمين أو للملاك ، وتأثير ذلك التفاعل على جودة التقارير المالية والحد من إحتيالها، وذلك تشير قيمة معامل إنحدار التفاعل المشترك بين رأس المال الفكري والروابط السياسية (0.062) إلى ارتفاع ذلك الأثر التفاعلي عن أثر رأس المال الفكري بمفرده (معامل انحداره (0.05)). ولذلك تحققت معنوية نموذج الإنحدار المتعدد في هذه الحالة ، طبقاً لمعنوية قيمة اختبار (F) ، حيث أن قيمة (P-Value) أقل من (0,05)، مما يدل على أهمية الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير معدل بشركات العينة على التقارير المالية الإحتياطية.

وُترجع الباحثة تلك النتيجة إلى أن الشركات ذات الروابط السياسية وتستثمر في رأس المال الفكري يتمتع أعضاء مجالس إدارتها بالتأثير الإيجابي على جودة التقارير المالية وتقليل الإحتيال فيها، والحد من تخزين الأخبار السيئة وزيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية. كما تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.293) لتوضح أن المتغيرات المستقلة والرقابية تستطيع تفسير نحو (٢٩,٣%) من التغير الكلي في التقارير المالية الإحتياطية بالشركات، ويعود الباقي (٧٠,٧%) إلى متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج. وتوضح قيمة إختبار (Durbin-Watson) والتي بلغت (1.562) للنموذج عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي في النموذج المقدر، مما يدل على صلاحية النموذج في إختبار صحة فرض الدراسة الرابع. وعليه، يتم قبول فرض الدراسة الرابع القائل بأنه "يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الإحتياطية". ومن نتائج الجدول السابق، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للفرض الرابع على النحو التالي:

$$FFR_{i,t} = 0.01 + 0.008 Politic_{i,t} - 0.05 VAIC_{i,t} - 0.062(Politic_{i,t} * VAIC_{i,t}) - 0.089 Size_{i,t} - 0.072 Lev_{i,t} + 0.05 ROA_{i,t}$$

خامسا: إختبار صحة الفرض الخامس:

لاختبار صحة فرض الدراسة الخامس القائل بأنه "يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية ورأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الإحتياطية"، ويمكن اختبار صحة هذا الفرض من خلال النموذج التالي:

$$FFR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (MA_{i,t} * VAIC_{i,t}) + \beta_2 Politic_{i,t} + \beta_3 (MA_{i,t} * VAIC_{i,t}) * Politic_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 Lev_{i,t} + \beta_6 ROA_{i,t} + \Sigma_{i,t}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات الخاصة بالفرض الخامس:

جدول رقم (١١): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية ورأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير مُعدل على التقارير المالية الإحتياطية.

المتغيرات المستقلة والرقابية	معاملات الإندثار غير القياسية B)(معاملات الإندثار القياسية Beta)(إحصاء T)(مستوى المعنوية Sig.)(
Constant	0.003	-	1.32	0.11
MA * VAIC	-0.13	-0.15	-2.420	0.001*
Politic	-0.02	-0.04	-2.652	0.03*
MA * Politic * VAIC	-0.241	-0.252	-2.714	0.022*
Size	-0.03	-0.06	-1.991	0.039*
Lev	-0.04	-0.07	-1.548	0.02*
ROA	0.02	0.03	2.11	0.051
R²:	0.301			
Adjusted R²	0.294			

F-statistic	27.011**
P-value	0.001
DW	1.722

توضح نتائج الجدول السابق معنوية الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والقدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الإحتياطية، بما يعني أهمية هذا الأثر على جودة التقارير المالية والحد من إحتيالها، بما يشير إلى التأثير المعنوي للقدرة الادارية للمديرين على العلاقة بين كفاءة راس المال الفكري والروابط السياسية للشركات وقابلية التقارير المالية للقراءة، حيث يتسم المديرين ذوي القدرة الإدارية العالية بالكفاءة العالية في رأس المال الفكري، والتأثير الإيجابي لذلك على جودة التقارير المالية السنوية وتقليل الإحتيال فيها. ولذلك تشير قيمة معامل إنحدار الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والقدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل (0.241) إلى إرتفاع ذلك الأثر عن الأثر التفاعلي لرأس المال الفكري مع القدرة الإدارية للمديرين (معامل الإنحدار(0.13)). ولذلك يمكن للروابط السياسية كمتغير معدل تدعيم الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والقدرة الإدارية على التقارير المالية الإحتياطية.

كذلك توضح النتائج أيضا تحقق معنوية نموذج الإنحدار المتعدد في هذه الحالة ، طبقا لمعنوية قيمة اختبار (F) ، حيث أن قيمة (P-Value) أقل من (0,05)، مما يدل على أهمية الأثر التفاعلي بين رأس المال والقدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل بشركات العينة على التقارير المالية الإحتياطية. وترجع الباحثة تلك النتيجة إلى أن الشركات ذات الروابط السياسية والتي تستثمر في رأس المال الفكري يتمتع أعضاء مجالس إدارتها بالتأثير الإيجابي على جودة التقارير المالية وتقليل الإحتيال فيها، والحد من تخزين الأخبار السيئة وزيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية.

كما تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.301) لتوضح أن مجموعة المتغيرات المستقلة بما فيها متغيرات الأثر التفاعلي والمتغيرات الرقابية تستطيع تفسير نحو (30,1%) من التغير الكلي في التقارير المالية الإحتياطية بالشركات، وتعود باقي النسبة (69,9%) إلى متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.

وتوضح قيمة إختبار (Durbin-Watson) والتي بلغت (1.722) للنموذج عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي في النموذج المقدر، مما يدل على صلاحية النموذج في إختبار صحة فرض الدراسة الخامس. وعليه، يتم قبول فرض الدراسة الخامس القائل بأنه " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية ورأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الإحتياطية.

ومن نتائج الجدول السابق ، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للفرض الخامس على النحو التالي:

$$FFR_{i,t} = 0.003 - 0.13 (MA_{i,t} * VAIC_{i,t}) - 0.02Politic_{i,t} - 0.241 (MA_{i,t} * VAIC_{i,t}) * Politic_{i,t} - 0.03Size_{i,t} - 0.04Lev_{i,t} + 0.02 ROA_{i,t}$$

٨ / النتائج

والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

١ / ٨ النتائج:

قامت الباحثة بدراسة الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية ورأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتمالية في ظل الدور المُعدل للروابط السياسية بالتطبيق على عينة عشوائية من التقارير المالية لعدد (٥٣) شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من (٢٠١٩ - ٢٠٢٢)، وذلك باستخدام النماذج الكمية لقياس متغيرات الدراسة المستقلة (القدرة الإدارية ، رأس المال الفكري) والمتغير المُعدل (الروابط السياسية) والمتغير التابع (التقارير المالية الاحتمالية) ، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية (الضابطة) كمتغيرات معدلة للعلاقة بين متغيرات الدراسة . ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- قبول فرض الدراسة الأول القائل " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للقدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتمالية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية"، اعتماداً على النموذج الأول للدراسة، حيث تبين معنوية نموذج الانحدار المستخدم ، طبقاً لمعنوية قيمة اختبار فيشر(F) ، بالإضافة إلى معنوية الأثر العكسي لمتغير القدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتمالية ، بما يدل على أهمية تأثير القدرة الإدارية على التقارير المالية الاحتمالية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية بشركات العينة، كما يؤثر كل من حجم الشركة والرافعة المالية على التقارير المالية الاحتمالية تأثيراً سلبياً، حيث تميل الشركات ذات الحجم الكبير والرافعة المالية المرتفعة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وبالتالي مثل هذه الشركات تزيد من طول أو حجم إفصاحاتها بتقاريرها المالية، ومن ثم تكون تقاريرها المالية أكثر دقة وأقل تزيفاً للمعلومات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات(السعدي،٢٠٢٣) و (عبد المجيد ، الشهري، ٢٠٢٣) و(عبد المجيد،٢٠٢٠)، حيث توصلوا إلى أن المديرين الذين يتمتعون بقدرة إدارية عالية قادرين على تحسين كل جوانب أداء الشركة، استناداً إلى نظرية التعاقد الفعال التي تتبنى دور القدرة الإدارية وأهميتها في التأثير على جودة التقارير المالية والحد من إحتيالها.

- قبول فرض الدراسة الثاني القائل " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتمالية"، اعتماداً على النموذج الثاني للدراسة، حيث تبين معنوية نموذج الانحدار المستخدم ، طبقاً لمعنوية قيمة اختبار فيشر(F) ، بالإضافة إلى معنوية سلبية الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتمالية، بما يعني أهمية الأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية للمديرين والروابط السياسية في الشركات سواء لأعضاء مجالس الإدارات أو لكبار المساهمين أو للملاك ، وتأثير ذلك التفاعل على جودة التقارير المالية والحد من إحتيالها،

- قبول فرض الدراسة الثالث القائل "يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتمالية في ظل الدور المعدل للروابط السياسية"، اعتماداً على النموذج الثالث للدراسة، حيث تبين معنوية ودلالة النموذج المستخدم طبقاً لمعنوية قيمة اختبار(F)، بالإضافة إلى معنوية الأثر العكسي لرأس المال الفكري على التقارير المالية الاحتمالية، بما يعني أهمية تأثير كفاءة رأس المال الفكري على جودة التقارير المالية، حيث تحدد كفاءة رأس المال الفكري من ممارسات الإحتيال في التقارير المالية من خلال منع المديرين من الإنخراط في إعداد تقارير مالية إحتيالية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(السواح،٢٠١٩).

- قبول فرض الدراسة الرابع القائل " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتمالية، اعتماداً على النموذج الرابع للدراسة، حيث تبين معنوية ودلالة النموذج المستخدم طبقاً لمعنوية قيمة اختبار(F)،بالإضافة إلى معنوية سلبية الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير

المالية الاحتياطية، بما يعني أهمية الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والروابط السياسية في الشركات سواء لأعضاء مجالس الإدارات أو لكبار المساهمين أو للملاك ، وتأثير ذلك التفاعل على جودة التقارير المالية والحد من إحتيالها، حيث أشارت قيمة معامل إنحدار التفاعل المشترك بين رأس المال الفكري والروابط السياسية(0.062) إلى ارتفاع ذلك الأثر التفاعلي عن أثر رأس المال الفكري بمفرده(معامل إنحداره (0.05)).

- قبول فرض الدراسة الخامس القائل " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للأثر التفاعلي بين القدرة الإدارية ورأس المال الفكري والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الاحتياطية ، اعتمادا على النموذج الخامس للدراسة حيث تبين معنوية ودلالة النموذج المستخدم طبقا لمعنوية قيمة اختبار(F)،بالإضافة إلى معنوية سلبية الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والقدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل على التقارير المالية الإحتياطية، بما يعني أهمية هذا الأثر على جودة التقارير المالية والحد من إحتيالها، بما يشير إلى التأثير المعنوي للقدرة الادارية للمديرين على العلاقة بين كفاءة راس المال الفكري والروابط السياسية للشركات وقابلية التقارير المالية للقراءة، حيث يتسم المديرين ذوي القدرة الإدارية العالية بالكفاءة العالية في رأس المال الفكري، والتأثير الإيجابي لذلك على جودة التقارير المالية السنوية وتقليل الإحتيال فيها. كما أن الشركات ذات الروابط السياسية والتي تستثمر في رأس المال الفكري يتمتع أعضاء مجالس إدارتها بالتأثير الإيجابي على جودة التقارير المالية وتقليل الإحتيال فيها، والحد من تخزين الأخبار السيئة وزيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية. ولذلك تشير قيمة معامل إنحدار الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والقدرة الإدارية والروابط السياسية كمتغير معدل (0.241) إلى ارتفاع ذلك الأثر عن الأثر التفاعلي لرأس المال الفكري مع القدرة الإدارية للمديرين (معامل الإنحدار(0.13)). ولذلك يمكن للروابط السياسية كمتغير معدل تدعيم الأثر التفاعلي بين رأس المال الفكري والقدرة الإدارية على التقارير المالية الإحتياطية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(عبد المجيد ، الشهرى، ٢٠٢٣).

٢/٨ التوصيات:

- ضرورة انشاء نظام اشرافى مناسب، حيث تحتاج منظمات الاعمال الى انشاء عمليات و اجراءات و ضوابط تمنع المديرين التنفيذيين من ارتكاب الاحتيال و تكشف النشاط الاحتيالى بشكل فعال، و ذلك لان السلطة التقديرية الممنوحة للمديرين ذوى القدرات العالية ستزيد من الاحتيال فى القوائم المالية اذا لم تكن متوازنة مع ذلك النظام ، و قد يتحقق ذلك من خلال ادراج فقرات تخص الاحتيال و ضوابط تجنبه فى دليل حوكمة الشركات.
- ضرورة توفير نظام رقابى للشركات ذات الروابط السياسية للحد من الاحتيال فى القوائم المالية ، و قد يتحقق ذلك من خلال اصدار معيار محاسبى للافصاح عن الروابط السياسية.

٣/٨ التوجهات البحثية المستقبلية:

- الدور المعدل للروابط السياسية فى العلاقة بين خصائص مجلس الادارة و الافصاح عن رأس المال الفكرى.
- العلاقة بين رأس المال الفكرى و جودة الارباح فى ظل الدور المعدل للاتصالات السياسية .

- تأثير النوع الاجتماعي في مجلس الإدارة و الخبرة المالية للرئيس التنفيذي و الروابط السياسية تجاه التقارير المالية الاحتياطية.
- العلاقة بين التقارير المالية الاحتياطية ، وقابلية التقارير السنوية ، و ادارة الارباح.
- أثر الروابط السياسية و التحفظ المحاسبي على ادارة الارباح.

مراجع البحث:

المراجع العربية:

- ابراهيم ، امانى كمال محمد ، (٢٠٢٤)، " دور تكنولوجيا البلوك تشين "block chain" كابتكار تكنولوجى حديث فى التصدى لاساليب الاحتيال المحاسبى " - دراسة نظرية و ميدانية"Accounting Fraud، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الثالث ، ص ص ٥٤-١٤٤.
- أبو العلا، محمد عد العزيز محمد ، (٢٠٢٤)، " أثر القدرة الادارية على العلاقة بين كفاءة رأس المال الفكري و قابلية التقارير المالية للقراءة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية " ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الاول ، ص ص ١٢٧١-١٣٥٥.
- الباز، ماجد مصطفى على ،(٢٠٢٤)، " أثر تركيز الملكية و اليات التحصين الادارى على التقارير المالية المضللة: أدلة من سوق الاوراق المالية المصرى، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و الادارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات ، العدد الثانى، ص ص ٥١-٨٩.
- حسين ، علاء على احمد ، (٢٠٢٠) ، "قياس تأثير القدرة الادارية للمديرين التنفيذيين على نغمة الافصاح المحاسبى و سياسة التوزيعات النقدية :دليل تطبيقى من البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثانى ، ص ص ٩٥-١٠٦٣.
- سالم، شيرين على ابراهيم ، (٢٠١٦)، " استخدام تحليل بنفورد فى كشف ممارسات المحاسبة الاحتياطية فى التقارير المالية "، المجلة العلمية للدراسات و البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، العدد الرابع، ص ص ٧٧٢-٨٣٥.
- السعدي ، عصام حسين محمد حسن،(٢٠٢٣)، " قياس أثر القدرة الإدارية على مخاطر انهيار أسعار الأسهم من منظور قابلية التقارير المالية للقراءة"، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، المجلد الثالث، العدد الأول، ص ص ١-٤٢.
- سمعان ، أحمد محمد شاكر حسن ، (٢٠١٩)، " أثر المقدره الادارية على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية فى سوق الاوراق المالية المصرية- منهج امبريقي"، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص ص ٧٢٤-٧٩٩.

- السواح، تامر إبراهيم(٢٠١٩)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، المجلد ٣، العدد ٣، ص ص ٢٦٧-٣٣٤.
- السيد، غادة محمد رشدي ، و أخرون،(٢٠٢١)، " أثر الروابط السياسية و هيكل رأس المال على الاداء المحاسبى للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، كلية التجارة ،جامعة قناة السويس ، العدد الثاني ، ص ص ٣١-٤٩.
- طلخان، السيدة مختار عبد الغنى، (٢٠٢٢)، " أثر قابلية التقارير المالية للقراءة ومراحل دورة حياة الشركة على أتعاب المراجعة:دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد السادس، العدد الثالث، ص ص ٤٤١-٥١١.
- عبد المجيد ، حميدة محمد ؛ الشهري، العنود محمد احمد، (٢٠٢٣)، " أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية في الشركات السعودية: دور حوكمة الشركات كمتغير معدل"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الأزهر، العدد الثاني، ص ص ١٢٧-١٩٨.
- عبد الونيس ، ايمان محمد ، (٢٠٢٠)، " قياس أثر تبني المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS على العلاقة بين القدرة الادارية و تعقد التقارير المالية فى الشركات المتداولة بالبورصة المصرية " ، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ص ص ١-٢٥.
- على ، عابدة محمد مصطفى،(٢٠٢٢)،"العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وقابلية تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية للقراءة: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث، ص ص ٣٦٥-٤٠٦.
- عوض ، محمد حمدي(٢٠٢٢)، "تأثير قابلية التقارير المالية السنوية للقراءة على تكلفة رأس المال المقترض وأتعاب عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث، ص ص ٣٣٧-٤١١.
- غازى ، حمادة السعيد المعصراوي السيد،(٢٠٢١)، "أثر الروابط السياسية والملكية العائلية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق المال المصري"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة ،جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١-٣٢.
- فودة، السيد أحمد محمود ، (٢٠٢٢)، "أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات و مخاطر انهيار أسعار الاسهم فى ضوء تكاليف الوكالة : دراسة اختبارية" ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة ،جامعة المنوفية ، ص ص ٢٢٥ - ٣٢٤.

- قرفى ، هاجر، " (٢٠٢٣)، " الكشف عن البيانات الاحتياطية فى القوائم المالية : دراسة تطبيقية لمجموعة من الشركات السعودية للفترة ٢٠١٩ ، مجلة البحوث فى العلوم المالية و المحاسبية ، جامعة محمد بو ضيفاف المسلية ، ٢٠٢١ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التيسير، ص ص ١٢٦-١٤٣ .
- المر ، نرمين على محمد ، (٢٠٢٤)، "استخدام تحليلات البيانات الضخمة فى جلسات العصف الذهنى للمراجع الخارجى و أثر ذلك على اكتشاف الاحتيال المالى - دراسة تجريبية"، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، العدد الاول ، ص ص ٥٨٣-٦٣٠ .
- مرعى ، مجدى محمود على ، (٢٠١٩) ، " دور المحاسبة القضائية فى الحد من الممارسات المحاسبية الاحتياطية فى القوائم المالية: دليل ميدانى من البيئة المصرية" ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها، العدد الثالث، ص ص ٤٩-٩٤ .

المراجع باللغة الانجليزية:

- Abu Afifa, M. M., Saleh, I., & Taqatqah, F. (2024). Mediating influence of earnings management in the nexus between audit quality and company value: new proof from Jordanian market. *Accounting Research Journal*, 36(2/3), 148-165
- ACFE. (2022). Occupational Fraud 2022: A Report to the nations. ACFE, 1-96.
- Aguilera, R., Duran, P., Heugens, P. P. M. A. R., Sauerwald, S., Turturea, R., & VanEssen, M. (2021). State ownership, political ideology, and firm performance around the world. *Journal of World Business*, 56(1), 101113
- Ahmad, A. H., Hiau Abdullah, N. A., & Taufil Mohd, K. N. (2018). Market reactions to financial distress announcements: Do political connections matter?. *Cogent Economics & Finance*, 6(1), 1483304.
- Ahmad, Y. Y., Subroto, B., & Atmini, S. (2022). The Role of Political Connections in the Relationship Between Managerial Ability and Fraudulent Financial Statements. *Journal of Accounting and Investment*, 23(3), 431-445.
- Akhter, F., Hossain, M. R., Omrane, A., & Kabir, M. R. (2022). Impact of corporate attributes on human resource disclosure practices,

- evidences from commercial banks of Bangladesh. *FIIB Business Review*, 11(3), 303-314.
- Al Lawati, H. (2022). Politically connected firms and forward-looking disclosure in the era of Oman Vision 2040. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(6), 233
 - Alaika, A. A., Chaerani, E. Y., Fuqoha, M. S., & Firmansyah, A. (2023). Tax avoidance and firm value: moderating role of intellectual capital. *Jurnal Riset Akuntansi Terpadu*, 16(1), 50-63.
 - Albertini, E., Berger-Remy, F., Lefrancq, S., Morgana, L., Petković, M., & Walliser, É. (2021). Voluntary disclosure and intellectual capital: how CEOs mobilise discretionary accounting narratives to account for value creation stemming from intellectual capital. *Journal of applied accounting research*, 22(4), 687-705
 - Alfraih, M. M. (2017). The value relevance of intellectual capital disclosure: empirical evidence from Kuwait. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 25(1), 22-38
 - _____ (2018). Intellectual capital reporting and its relation to market and financial performance. *International Journal of Ethics and Systems*, 34(3), 266-281
 - Alhadab, M., Abdullatif, M., & Mansour, I. (2020). Related party transactions and earnings management in Jordan: the role of ownership structure. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 18(3), 505-531
 - Ali, A., Abd Razak, S., Othman, S. H., Eisa, T. A. E., Al-Dhaqm, A., Nasser, M., ... & Saif, A. (2022). Financial fraud detection based on machine learning: a systematic literature review. *Applied Sciences*, 12(19), 9637.
 - Alorayni, O. J., Ganesan, Y., & Hashim, F. (2024). Intellectual Capital And Earnings Quality, The Moderating Role Of Political Connections In Jordan. *The journal of contemporary issues in business and government*, 30(2), 63-83
 - Alshirah, M. H., Alshira'h, A. F., & Lutfi, A. (2022). Political connection, family ownership and corporate risk disclosure: Empirical

- evidence from Jordan. *Meditari Accountancy Research*, 30(5), 1241-1264.
- Alsmady, A. A. (2023). Accounting Information Quality, Tax Avoidance and Companies' Performance: the Moderate Role of Political Connection. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 8(1), 1
 - Aney, M. S., & Banerji, S. (2022). Political connections, informational asymmetry, and the efficient resolution of financial distress. *Economic Modelling*, 114, 105901
 - Appah, T. R., Yuniarti, S., Sisharini, N., Sunarjo, S., & Yahya, N. (2023). Does profitability matter in the relationship between intellectual capital and firm value?. *Media Ekonomi dan Manajemen*, 38(1), 57-70.
 - Asadi, A., Oladi, M., & Aghel, M. G. (2021). Evaluation of managerial overconfidence, cash holding, and investment efficiency in companies. *Journal of Mathematics*, 2021(1), 1954526.
 - Awaliyah, N. Q., & Mutmainah, S. (2023). The Effect of Intellectual Capital on Financial Statement Fraud in Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange 2018-2022. *Jurnal Akuntansi dan Perpajakan*, 9(2), 237-252.
 - Ayuningtyas, N. P. W., Sudana, I. P., Suartana, I. W., & Mimba, N. P. S. H. (2021). Pentagon Fraud Perspective Analysis in Detecting Indications of Financial Statement Fraud. *International Research Journal of Management, IT and Social Sciences*, 8(6), 619-629
 - Bagh, T., Khan, M. A., Meyer, N., Sadiq, R., & Kot, S. (2021). Determinants of Corporate Cash Holdings Among Asia's Emerging and Frontier Markets: Empirical Evidence from Non-Financial Sector. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(6), 661-670.
 - Barrena-Martinez, J., López-Fernández, M., & Romero-Fernández, P. M. (2019). The link between socially responsible human resource management and intellectual capital. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 26(1), 71-81.

- Bataineh, H., Abbadi, S. S., Alabood, E., & Alkurdi, A. (2022). The effect of intellectual capital on firm performance: the mediating role of family management. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 13(5), 845-863.
- Bello, H. O., Idemudia, C., & Iyelolu, T. V. (2024). Navigating financial compliance in Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs): Overcoming challenges and implementing effective solutions. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 23(1), 042-055
- Bertrand, M., Kramarz, F., Schoar, A., & Thesmar, D. (2018). The cost of political connections. *Review of Finance*, 22(3), 849-876.
- Cahyono, S., & Ardianto, A. (2024). Intellectual Capital, Political Connection, and Firm Performance: Exploring from Indonesia. *Risks*, 12(7), 105.
- Cenciarelli, V. G., Greco, G., & Allegrini, M. (2018). Does intellectual capital help predict bankruptcy?. *Journal of intellectual capital*, 19(2), 321-337
- Christian, N., Basri, Y. Z., & Arafah, W. (2019). Analysis of fraud triangle, fraud diamond and fraud pentagon theory to detecting corporate fraud in Indonesia. *The International Journal of Business Management and Technology*, 3(4), 73-78
- Cressey, D. R. (1953). *Other People's Money: A Study of the Social Psychology of Embezzlement*. Patterson Smith
- Cui, H., Chen, C., Zhang, Y., & Zhu, X. (2019). Managerial ability and stock price crash risk. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 26(5), 532-554.
- Dalwai, T., & Salehi, M. (2021). Business strategy, intellectual capital, firm performance, and bankruptcy risk: evidence from Oman's non-financial sector companies. *Asian Review of Accounting*, 29(3), 474-504
- _____ & Singh, D. (2022). Intellectual capital, bank stability and risk-taking: evidence from Asian emerging markets. *Competitiveness Review: An International Business Journal*, 32(6), 995-1024.

- _____, Habib, A. M., Mohammadi, S. S., & Hussainey, K. (2023). Does managerial ability and auditor report readability affect corporate liquidity and cost of debt?. *Asian Review of Accounting*, (ahead-of-print)
- _____, T., Mohammadi, S. S., & Satrovic, E. (2023). Intellectual capital efficiency, institutional ownership and cash holdings: a cross-country study. *Review of Accounting and Finance*, 23(1), 104-129
- Daou, A., Joseph, J., Yousif, D. S., Fathallah, R., & Reyes, G. (2019). Intellectual capital and resilience in torn societies. *Journal of Intellectual Capital*, 20(4), 598-618.
- Dashtbayaz, M. L., Hameed Mezher, A., Khalid Albadr, K. H., & Alkafaji, B. K. A. (2023). The relationship between intellectual capital and audit fees. *Journal of Risk and Financial Management*, 16(2), 93
- Demerjian, P., Lev, B. and McVay, S. (2012), "Quantifying managerial ability: a new measure and validity tests", *Management Science*, Vol. 58 No. 7, pp. 1229-1248.
- _____, Lewis-Western, M., & McVay, S. (2020). How does intentional earnings smoothing vary with managerial ability?. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 35(2), 406-437
- Demetriades, P., & Owusu-Agyei, S. (2022). Fraudulent financial reporting: an application of fraud diamond to Toshiba's accounting scandal. *Journal of Financial Crime*, 29(2), 729-763.). Fraudulent financial reporting: an application of fraud diamond to Toshiba's accounting scandal. *Journal of Financial Crime*, 29(2), 729-763.
- Dewiruna, I., Subroto, B., & Subekti, I. (2020). The Effect of R&D intensity, intellectual capital and managerial ability on firm's performance with political connection as a moderating variable. *The Indonesian Accounting Review*, 10(1), 13-24.
- Elliott, G. R., Townsend, M. G., & Odam, E. M. (1980). [21] Assay procedure for the Vitamin K1 2, 3-epoxide-reducing system. In *Methods in Enzymology* (Vol. 67, pp. 160-165). Academic Press.

- Faccio, M., Masulis, R. W., & McConnell, J. J. (2006). Political connections and corporate bailouts. *The journal of Finance*, 61(6), 2597-2635
- Fama, E. F. (1980). Agency problems and the theory of the firm. *Journal of political economy*, 88(2), 288-307.
- Fanani, Z., & Alfiyanti, L. S. (2020). Effect of board gender, political connection, military experience, and board activity toward company reputation. *Jurnal Reviu Akuntansi Dan Keuangan*, 10(2), 271-284.
- Fanni, A. A., & Fuad, F. (2019). The Influence Of Intellectual Capital On Firm Value With Earnings Management As A Moderating Variable: A Study In Financial Service Companies Listed On Indonesia Stock Exchange (Idx). *Jurnal Akuntansi Dan Auditing*, 16(2), 18-38
- Faradiza, S. A. (2019). Fraud pentagon dan kecurangan laporan keuangan. *EkBis: Jurnal Ekonomi Dan Bisnis*, 2(1), 1-22
- Fatima, N., & Aladwan, A. (2023). Enhancing Fraud Detection in Financial transaction Through Big Data Analytics.
- Fatouh, M., Giansante, S., & Ongena, S. (2024). Leverage ratio, risk-based capital requirements, and risk-taking in the United Kingdom. *Financial Markets, Institutions & Instruments*, 33(1), 31-60.
- Festa, G., Rossi, M., Kolte, A., & Marinelli, L. (2020). The contribution of intellectual capital to financial stability in Indian pharmaceutical companies. *Journal of Intellectual Capital*, 22(2), 337-359.
- Fisman, R. (2001). Estimating the value of political connections. *American economic review*, 91(4), 1095-1102
- Francis, B., Hasan, I., Siraj, I., & Wu, Q. (2020). Managerial ability and value relevance of earnings. *China Accounting and Finance Review*, Forthcoming.
- Gholamrezapoor, M., Kazemi, P., & Amirniya, N. (2022). Cash holding adjustment speed: The role of managerial ability and moderating role of political connections in Tehran stock exchange. *Advances in Mathematical Finance and Applications*, 7(3), 759-776.

- Habib, A., Muhammadi, A. H., & Jiang, H. (2017). Political connections and related party transactions: Evidence from Indonesia. *The International Journal of Accounting*, 52(1), 45-63.
- _____, Ranasinghe, D., Muhammadi, A. H., & Islam, A. (2018). Political connections, financial reporting and auditing: Survey of the empirical literature. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 31, 37-51.
- Hambrick, D. C. (2007). Upper echelons theory: An update. *Academy of management review*, 32(2), 334-343.
- Hancock, M. W., & Kobayashi, N. (1995). Wave overtopping and sediment transport over dunes. In *Coastal Engineering 1994* (pp. 2028-2042).
- Haris, M., Yao, H., Tariq, G., Javaid, H. M., & Ain, Q. U. (2019). Corporate governance, political connections, and bank performance. *International Journal of Financial Studies*, 7(4), 62.
- Hidayah, E., & Saptarini, G. D. (2019). Pentagon fraud analysis in detecting potential financial statement fraud of banking companies in Indonesia. *Proceeding Uii-Icabe*, 89-102.
- Huynh, N., Le, Q. N., & Tran, Q. T. (2024). Firm-level political risk and intellectual capital investment: Does managerial ability matter?. *International Review of Financial Analysis*, 91, 103020
- Indy, L. A., & Uzliawati, L. (2023). Managerial ownership, intellectual capital, profitability and firm value: evidence in Indonesian banking sector. *Asian Journal of Social Science and Management Technology*, 5(1), 171-179.
- Innayah, M. N., Wibowo, H., Mukarromah, S., & Pratama, B. C. (2022). Political connection and performance in Indonesian banking firms: The role of board gender diversity. *International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences*, 12(2), 317-333.
- Irwandi, S. A., Ghozali, I., & Pamungkas, I. D. (2019). Detection fraudulent financial statement: Beneish M-score model. *WSEAS Transactions on Business and Economics*, 16(1), 271-281

- Jaya, I. M. L. M., Agustia, D., & Nasution, D. (2021). Impact of intellectual capital on earnings management: financial statement fraud in Indonesia. *J. Econ. Financ. Manag. Stud*, 4(06), 724-733.
- Jofre, M., & Gerlach, R. (2018). Fighting accounting fraud through forensic data analytics. arXiv preprint arXiv:1805.02840
- Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of accounting research*, 29(2), 193-228.
- Jordan, M. H., Hollowed, K. A., Turner, D. G., Wang, D. S., & Jeng, J. C. (2005). The Pentagon attack of September 11, 2001: a burn center's experience. *The Journal of burn care & rehabilitation*, 26(2), 109-116.
- Khurana, S., & Sharma, M. (2024). Does intellectual capital reduce the probability of default?. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 32(3), 355-371.
- Kulshrestha, A., & Patro, A. (2021). Intellectual capital reporting and mandatory adoption of post-IFRS—An empirical analysis using computational linguistic tools. *Journal of Intellectual Capital*, 22(6), 1147-1179.
- Kusnadi, Y. (2019). Political connections and the value of cash holdings. *Finance Research Letters*, 30, 96-102.
- La Torre, M., Dumay, J., & Rea, M. A. (2018). Breaching intellectual capital: critical reflections on Big Data security. *Meditari Accountancy Research*, 26(3), 463-482.
- Lee, T. W., & Mitchell, T. R. (1994). An alternative approach: The unfolding model of voluntary employee turnover. *Academy of management review*, 19(1), 51-89
- Levon, F. (2024). Investigation of Financial Fraud Detection by Using Big Data Analytics (Doctoral dissertation, Vilniaus Gedimino technikos universitetas.).
- Lindawati, L., Yazid, H., & Ibrani, E. Y. (2023). Disclosure of The Role of Intellectual Capital in Mediating Managerial Capability and Corporate Value. *Journal of Applied Business, Taxation and Economics Research*, 2(6), 665-679

- Lotfi, A., Salehi, M., & Dashtbayaz, L. M. (2022). The effect of intellectual capital on fraud in financial statements. *The TQM Journal*, 34 (4), 651-674.
- Luthy, D. H. (1998),. Intellectual capital and its measurement. In *Proceedings of the Asian Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference (APIRA)*, Osaka, Japan (pp. 16-17)
- Magerakis, E. (2022). The importance of managerial discretion on managerial ability–firm cash holding nexus. *Management Decision*, 60(12), 3275-3303.
- Md Nasir, N. A. B., Ali, M. J., Razzaque, R. M., & Ahmed, K. (2018). Real earnings management and financial statement fraud: evidence from Malaysia. *International Journal of Accounting & Information Management*, 26(4), 508-526
- _____, & Hashim, H. A. (2021). Corporate governance performance and financial statement fraud: evidence from Malaysia. *Journal of Financial Crime*, 28(3), 797-809.
- Meckling, W. H., & Jensen, M. C. (1976). *Theory of the Firm. Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure.*
- Mitchell, H., & Joseph, S. (2010). Changes in Malaysia: Capital controls, prime ministers and political connections. *Pacific-Basin Finance Journal*, 18(5), 460-476.
- Moghadam, H. M., Salehi, M., & Hajiha, Z. (2023). The relationship between intellectual capital and financial statements readability: The role of management characteristics. *Journal of Facilities Management*, 21(2), 221-241.
- Mohapatra, S., & Pattanayak, J. K. (2024). Unraveling the Dynamics of Intellectual Capital, Firm Performance, and the Influential Moderators—BIG4 Auditors and Group Affiliation. *International Journal of Financial Studies*, 12(1), 29
- M-Score, K. M. B. (2016). Detecting financial statement fraud by Malaysian public listed companies: The reliability of the Beneish M-Score model. *Jurnal Pengurusan*, 46, 23-32

- Musaif, B. R., & Ghozali, I. (2022). The Role of Financial Distress in Mediating the Effect of Intellectual Capital on Financial Statement Fraud. *American International Journal of Business Management*, 5(12), 142-153.
- Nguyen, T. X., Hoang, K., Nguyen, C. C., & Bach, T. N. (2023). Do different political connections affect firms' distress risk differently?. *International Journal of Emerging Markets*, 18(2), 376-398
- Parsley, D., & Popper, H. (2021). Risk sharing in a politically divided monetary union. *Open Economies Review*, 32, 649-669
- Proença, C., Augusto, M., & Murteira, J. (2023). Political connections and remuneration of bank boards' members: moderating effect of gender diversity. *Review of Managerial Science*, 17(8), 2727-2767.
- Saleh, M. W., Latif, R. A., & Bakar, F. A. (2018). The role of CEO experience and CEO multiple directorships in Palestinian firm performance: The moderating effect of political connection. *Journal of Advanced Research in Business and Management Studies*, 10(1), 1-9.
- Salehi, M., Ali Mohammed Al-Msafir, H., Homayoun, S., & Zimon, G. (2023). The effect of social and intellectual capital on fraud and money laundering in Iraq. *Journal of Money Laundering Control*, 26(2), 227-252
- Salehi, M., Mahmoudabadi, M., & Adibian, M. S. (2018). The relationship between managerial entrenchment, earnings management and firm innovation. *International Journal of Productivity and Performance Management*, 67(9), 2089-2107.
- Shahdadi, K. M., Rostamy, A. A., Sadeghi Sharif, S. J., & Ranjbar, M. H. (2020). Intellectual capital, liquidity, and bankruptcy likelihood. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 31(4), 21-32.
- Shahwan, T. M., & Habib, A. M. (2020). Does the efficiency of corporate governance and intellectual capital affect a firm's financial distress? Evidence from Egypt. *Journal of intellectual capital*, 21(3), 403-430.
- Sun, R., & Zou, G. (2021). Political connection, CEO gender, and firm performance. *Journal of corporate finance*, 71, 101918

- Villalonga, B., & Amit, R. (2006). How do family ownership, control and management affect firm value?. *Journal of financial Economics*, 80(2), 385-417.
- Wang, Z., Chen, M. H., Chin, C. L., & Zheng, Q. (2017). Managerial ability, political connections, and fraudulent financial reporting in China. *Journal of Accounting and Public Policy*, 36(2), 141-162.
- Weqar, F., Sofi, Z. A., & Haque, S. I. (2021). Nexus between intellectual capital and business performance: evidence from India. *Asian Journal of Accounting Research*, 6(2), 180-195
- Wira, V., Yenida, Y., & Sari, R. (2023). The impact of intellectual capital and managerial ability on the financial performance: an analysis on infrastructure, utilities and transportation companies in indonesia. *Economics, Business, Accounting & Society Review*, 2(1), 45-57.
- Wu, W., Johan, S. A., & Rui, O. M. (2016). Institutional investors, political connections, and the incidence of regulatory enforcement against corporate fraud. *Journal of Business Ethics*, 134, 709-726.
- Yung, K., & Chen, C. (2018). Managerial ability and firm risk-taking behavior. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 51, 1005-1032.